أراضي الوقف في جزيرة قَوْسِينَا (قَوْسِنيًّا) في العصر المملوكي في ضوء رواية كل من ابن دقماق وابن الجيعان[*]

د. حجازي عبد المنعم سليمان
أستاذ تاريخ العصور الوسطى المساعد
كلية الآداب – جامعة المنوفية

قام الوقف بدور مهم عبر التاريخ الإسلامي بعامة وفي مصر في العصر المملوكي (٦٤٨-٩٢٣هـ/١٢٥٠-١٥١٧م) بخاصة وذلك لكثرته وتنوع مصارفه وللخدمات الجليلة التي قدمها للمجتمع المصري في أوجه الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية. ويعني الوقف في اللغة: الحبس والمنع، كما يُعرف – اصطلاحًا – بأنه حبس مال يُمكن الانتفاع به مع بقاء عينه على مصرف مُباح. والوقف نوعان: وقف خيري يتعلق بالجانب الخيري لصالح الناس عمومًا، أما النوع الآخر فمُمثل في الوقف الأهليّ الذي يُوقفه المرء لصالح ذريته من بعده للانتفاع به. وقد كثرت أراضي الوقف في مصر عمومًا والأقاليم والأعمال خصوصًا بشكل تدريجي مع التقدم الزمني للدولة المملوكية، وطرأ عليها كثيرًا من أوجه الزيادة والاستبدال في نهاية ذلك العصر بصورة معاكسة لوضعه في أوله، ومثلها مثل غيرها فقد نالت جزيرة قَوْسِينَا – الدائرة في فلك أعمال الغربية وتقع في أحضان فرع دمياط – نصيبها من تلك الزيادة وتأثرت أوضاع حيازة الوقف فيها بالأوضاع العامة للحيازة في مصر كافة.

---

[*] مجلة المؤرخ المصرى، عدد يناير ٢٠١٧

وتُعالج هذه الدراسة أراضي الوقف في جزيرة قَوْسينَا (قَوْسنِيّا) في العصر المملوكي في ضوء رواية كل من صارم الدين إبراهيم بن محمد الحنفي ابن دقماق (ت: ٨٠٩هـ/١٤٠٧م) في كتابه "الانتصار لواسطة عقد الأمصار"[١]، وشرف الدين يحيى بن شاكر ابن الجيعان (ت:٨٨٥هـ/١٤٨٠م) في كتابه "التحفة السنية بأسماء البلاد المصرية"[٢].

ويسعى الباحث إلى معالجة هذا الموضوع من خلال توضيح أهميته وجدواه والمنهج المتبع في دراسته، علاوة على التعريف بجزيرة قَوْسينَا وأهم حدودها ومناقشة إشكالية التسمية وعدم الاتفاق بين المؤرخين والجغرافيين والرحالة على تسمية موحدة للجزيرة، وملامح التطور الإداري الذي طرأ عليها والقرى التابعة لها، فضلًا عن أهمية دراسة الوقف في قَوْسينَا وأنواعه وحجم الأراضي الداخلة في حيازته مُقارنة بالحيازات الأخرى، والتغيرات التي طرأت على الحيازة بعامة والوقف بخاصة، وأهم أسبابها والنتائج التي ترتبت على ذلك، وأخيرًا دور الوقف في الحياة الاجتماعية والعلمية في مصر بعامة وقَوْسينَا بخاصة.

ومما دفع الباحث إلى دراسة هذا الموضوع الحرص على سبر أغوار ناحية من نواحي الاقتصاد المصري آنذاك في الكور والأعمال بعيدًا عن صخب الحياة السياسية والعسكرية في القاهرة والمدن الكبرى من خلال دراسة أراضي الوقف من عدة نواحي يتصدرها عبرة[٣] أراضي الوقف أو مقدار خراجها، وما طرأ عليها من تغيرات في نهاية العصر المملوكي على ما رصده ابن الجيعان مقارنة بأوله على ما رصده ابن دقماق، والوقوف على نوع حيازة الأرض بعامة وحيازة أراضي الوقف بخاصة، والتطورات التي طرأت على عبرتها، وأوجه زيادتها ونقصانها ودلالاتها التاريخية، ودور الوقف في المجتمع بعامة والحياة العلمية بخاصة وما إلى ذلك من قضايا مهمة.

وأضف إلى ذلك حرص الباحث على استكمال دراسة كافة جوانب

أعمال الغربية؛ حقًا تعرض السيد محمد عطا لأعمال الغربية في دراسته التي حملت عنوان "إقليم الغربية في العصرين الأيوبي والمملوكي"[٤] بحيث درس جوانب من تاريخها السياسي والحضاري، ولكنه لم يتعرض إلى دراسة جزيرة قَوْسينًا بالرغم من تبعيتها الإدارية لأعمال الغربية آنذاك، ومن ثم فإنه لم يُعالج ما طرأ على أراضي الوقف في قَوْسينًا من تغيرات مُهمة ومُؤثرة نتيجة لتغير شكل الحيازة، كما لا توجد دراسة عن هذا الموضوع سواء بالعربية أم بغيرها مما شجعني على دراستها.

وقد اعتمدت على منهج البحث التاريخي بأدواته التحليلية بعامة والإحصاء والمقارنة بخاصة في معالجة البيانات المتعلقة بمساحة الأراضي وعبرتها وتحليلها ومقارنتها والخروج منها بنتائج تُقدم كثيرًا من الرؤى والتفسيرات التي يصعب الوقوف عليها في المصادر التاريخية الأخرى الحولية وما سواها.

ولا يُعد نقص المادة العلمية من ضمن الصعوبات التي تواجه هذا البحث وذلك لوفرتها في أشكال مختلفة من الإحصائيات والأرقام المتعلقة بمساحة الأراضي الزراعية ونوع حيازتها وعبرتها وأراضي الرزق، فضلًا عن التغير الذي طرأ على الحيازة بشكل عام وعلى حيازة الوقف بشكل خاص وذلك لدى كل من ابن دقماق وابن الجيعان في ضوء مقارنة ما أورداه ببعض وثائق الوقف وغيرها من المصادر التاريخية الأخرى التي تعرضت لهذا الموضوع.

ولكن في مقابل وفرة المادة العلمية التاريخية التي أوردها كل من ابن دقماق وابن الجيعان فقد سيطر عليها الجمود لورودها بلغة الأرقام الجافة. وعلاوة على ذلك لم تُحدّث المصادر التاريخية الحولية وغيرها أغلب أوضاع الحيازة وتغيرها منذ رصدها في عام ٧٧٧هـ/١٣٧٥ في عصر السلطان الأشرف شعبان (٧٦٤-٧٧٨هـ/١٣٦٣-١٣٧٧م) اعتمادًا على الروك الناصري، مرورًا برصد ابن دقماق للمسح الذي حدث في عصره في الفترة

من عام ٨٠٠هـ/١٣٩٨م إلى عام ٨٠٦هـ/١٤٠٣م في عهد السلطان الناصر فرج بن برقوق (٨٠١-٨٠١٥هـ/١٣٩٣-١٤١٢م)[٥]، ووصولًا إلى رصد ابن الجيعان للمسح الذي حدث في عصره عام ٨٨٣هـ/١٤٧٨م مع نسخه للروك الناصري سنة ٧٧٧هـ/١٣٧٥م، وقيامه بإضافة ما استجد عليه في قيمة العبرة ونوع الحيازة والمساحة[٦].

ومع توقع تغير نوع الحيازة سواء بوفاة الحائز أم تأثرًا بالأوضاع السياسية والاقتصادية السائدة مما يترتب عليه تغير الحائز وصفته في الفترة التي تلت نسخ كل من ابن دقماق وابن الجيعان في سنوات ٧٧٧هـ/١٣٧٥م، ٨٠٠هـ/١٣٩٨م، ٨٨٣هـ/١٤٧٨م فإننا لم نقف في المصادر المُعاصرة على الأمثلة الحية الوافية في الفترات الزمنية التي توسطت عمليات المسح تلك بما يُضفي مزيدًا من الحيوية على لغة الأرقام الجافة والجامدة بهدف إزالة الكثير من أوجه الغموض الذي أحاط بها، وتؤكد بعض ما ورد لدى كل من ابن دقماق وابن الجيعان.

وقد اختلف المؤرخون والجغرافيون والرحالة حول التسمية؛ بحيث أطلق بعضهم على قَوْيسنا التسمية "قَوْسينًا" بتقديم الياء على النون تارة، بينما أطلق بعضهم الآخر التسمية "قَوْسنِيًا" بتقديم النون على الياء تارة أخرى[٧]. وقد أورد ابن مماتي التسمية "قَوْيسنا" كتقسيم إداري داخلي تابع للتسمية العامة قَوْسينًا (قَوْسنِيًا). وبالرغم من وقوف مُحقق كتاب قوانين الدواوين على التسمية "قويْسنا" في أصل المخطوط[٨] دلالة على التسمية العامة للجزيرة فإنه فضل استخدام تسمية "قَوْسينًا" التي استخدمها بعض المؤرخين. وحينما أشار إليها ابن دقماق فإنه استخدم التسمية "قويسنا" – وهي التسمية الدارجة حاليًا – دلالة على الجزيرة ككل والقرية التابعة له معًا[٩]، ووافقه ابن الجيعان الذي أورد القرى التابعة لجزيرة قَوْسينًا ضمن أعمال الغربية باستخدام التسمية "قويْسنا" للدلالة على اسم القرية وليس الجزيرة[١٠].

وبشكل عام فقد اتفق كل من ابن دقماق وابن الجيعان في إشارتهما

إلى التسمية العامة للجزيرة بوصفها قوْيسنا[١١]، وهذا يعني ضمنًا أن المؤرخين الذين فضلوا تسميتها بـ "قوْيسنا" كتسمية عامة لكل من الجزيرة والقرية التابعة لها لم يختلفوا مع من أشار إليها باسم قَوْسينّا أو قَوْسِنّيا بأن الاسمين الأخيرين أطلقا على الجزيرة، كما لم يختلفوا في الإشارة إلى القرى التابعة للجزيرة ولا في قيمة عبرتها ومساحتها ونوع حيازتها سوى اختلافات طفيفة غير مُؤثرة[١٢].

وأيًا كان منطوق التسمية نتيجة اختلاف موقع بعض الحروف من الاسم لا أكثر مما يسهل معه تحريف نطقها وكتابتها في أثناء تواترها عبر المصادر المختلفة فإن المؤرخين والجغرافيين لم يختلفوا على استخدام التسمية قوْيسنا للدلالة على القرية التابعة للكورة سواء كان مسماها قَوْسينّا(قَوْسنِيّا) أو قوْيسنا، كما اتفقوا أيضًا على أغلب أسماء القرى التابعة لجزيرة قَوْسينّا (قَوْسنِيّا).

أما عن مساحة جزيرة قَوْسينّا وتوابعها في العصر المملوكي فقد كانت أكبر حجمًا من مدينة قوْيسنا الحالية – التابعة لمحافظة المنوفية – وأكثر اتساعًا منها وممتدة شمالًا وجنوبًا؛ إذ ضمت جزيرة قَوْسينّا عددًا كبيرًا من القرى وتوابعها بمساحة إجمالية بلغت ٩٧٠٢٦ فدان، فضلًا عن ٢٠٦٢ فدان عبارة عن أراضي رزق. وتتمثل تلك القرى وتوابعها في: إبنهس وكفورها، وتفهنا الكبرى وكفورها وبخاصة كفر القهرمان وحوض مسعود، وبري ومن كفورها قسار، والقيطور من حقوق منية برى، ودمسيس وشبراها، ودملوه ومنية الحوفيين، وسلكا ومنيتها، ونسهنا والمنشية القرعا، وكلا الباب وكفورها، ومكلبشو ومن توابعها منية شريف ودقينش، والباذنجية التي يتبعها الصلعة[١٣]، وقد أشار إليها ابن الجيعان في ذكره لعبرة قرية وروورا وكفورها بوصفها آخر إقليم الغربية[١٤].

ولم يُطلق على قَوْسينّا مصطلح جزيرة من فراغ وذلك لوقوعها في قلب الدلتا إلى الغرب من فرع دمياط، ويُحيط بها من الجنوب والجنوب

الغربي أحد فروع دمياط المُندثرة، ثم يتجه إلى الشمال الغربي مارًا بعدة قرى أبرزها شبرا قبالة وأشليم ومنية سراج ومنية الموزة، وينتهي عند قرية مليج حيث آخر حدود قَوْسينًا من جهة الغرب(١٥). ولأجل ذلك باتت قَوْسينًا أقرب ما تكون لوضع شبه الجزيرة التي تُحيط بها المياه من أغلب الجهات الشرقية والجنوبية وجزء من حدودها الغربية وبعض حدودها الشمالية الشرقية، ولذا عرفها بعض المؤرخين والجغرافيين بالجزيرة(١٦).

وامتدت حدود جزيرة قَوْسينًا وما ضمته من قرى وتوابع إلى ما يُمثله حاليًا أجزاء من محافظة المنوفية مُوزعة على مدن قويْسنا والباجور وشبين الكوم وبركة السبع، وبعض قرى محافظة الغربية في مدينتي زفتى والسنطا في الوقت الراهن(١٧). وقد باتت قَوْسينًا نتيجة لهذا الموقع بمثابة حلقة مهمة من حلقات الوصل بين كل من أعمال القليوبية والغربية والمنوفية، ومدخلًا مُهمًا تعين على العابر من القاهرة إلى الغربية ضرورة سلوكه، وما زال مركز قويْسنا الحالي يتمتع بهذا الموقع المتميز استراتيجيًا حتى هذه اللحظة.

أما عن وضعها الإداري فقد شهدت قَوْسينًا عدة تطورات منذ الفتح الإسلامي لمصر وحتى بداية العصر الحديث؛ فقد كانت "كورة"(١٨) مُستقلة منذ القرن الأول – وربما الثاني الهجري – شأنها في ذلك شأن كور أخرى كثيرة، بيد أنها خضعت لسُلطة حاكم الغربية كما الحال في كورة المنوفيتين. وقد أشار إليها المقريزي بلفظ "جزيرة قويْسنا" عام ٥١٦هـ/١١٢٢م في وزارة المأمون البطائحي (ت: ٥١٩هـ/١١٢٥م) وزير الخليفة الفاطمي الآمر بأحكام الله (ت: ٥٢٥هـ/١١٣٠م)، حيث كان ينقص كل من جزيرة قويْسنا ومنية زفتى جامعًا فأمر المأمون بأن يُشيد جامعًا على شاطئ النيل "...بمنية زفتى، وقرر خطيبًا وإمامًا ومؤذنين، وفَرش، وأطلق برسمه نظير ما للجوامع"(١٩). وقد ذكرها ابن مماتي (ت:٦٠٦هـ/١٢٠٨م) فيما بعد خلال العصر الأيوبي بصفتها كورة مستقلة باسم كورة "قَوْسينًا"(٢٠)، وأكده ياقوت الحموي (ت:٦٢٦هـ/١٢٢٨م) بأن كورة "قَوْسنيًا" من كور مصر الواقعة

بين القاهرة والإسكندرية[٢١].

ثم طرأ على الجزيرة تغيرًا مُهمًا خلال العصر الأيوبي حينما أشار السيوطي (ت:٩١١هـ/١٥٠٥م) إليها – في معرض حديثه عن ذلك العصر – بصفتها جزءًا تابعًا لصفقة[٢٢] الغربية مثلها مثل زفتى[٢٣]. وظلت قَوْسِنا تابعة لصفقة الغربية حتى عصر الناصر محمد بن قلاوون (٦٩٣-٧٤١هـ/١٢٩٣-١٣٤١م) الذي أعاد تقسيم مصر من الناحية الإدارية إلى تقسيمات إدارية أوسع سنة ٧١٥هـ/١٣١٥م. وقد حملت تلك التقسيمات مصطلح "الأعمال" وذلك بهدف فرض الناصر لسيطرته على مفاصل الدولة ومن ثم تسهيل عملية الإدارة، علاوة على إجراء عدة تعديلات على خراج الأرض[٢٤]. وبذا تحولت الكور الكبرى في مصر إلى عدة أعمال وبمقتضاها ضُمت جزيرة قَوْسنِيّا إداريًا إلى أعمال الغربية على ما أشار صراحة ابن دقماق (ت: ٨٠٩هـ/١٤٠٧م) بصفتها أحد أصقاع الأعمال الغربية مثلما أوردها ابن الجيعان (ت:٨٨٥هـ/١٤٨٠م) تاليًا بصفتها تابعًا لأعمال الغربية أيضًا[٢٥].

وقبل الخوض في معالجة أراضي الوقف في جزيرة قَوْسنِيّا فإنه ينبغي الإشارة أولًا إلى توزع الأراضي الزراعية في مصر في عصر المماليك على ثلاثة أوجه: أراضي الدواوين السلطانية، وأراضي ديوان الوزارة، وأراضي في حيازة أفراد أو جهات[٢٦]. أما الملكية الحرة التي يُوقفها أربابها على النفس والذرية أو على جهات خيرية مُتعددة فظلت قليلة للغاية من مجمل مساحة جزيرة قَوْسنِيّا، وذلك بالرغم من السلطات الواسعة التي مارستها الدولة على تلك الأراضي سواء بالمصادرة أم بغيرها. وظلت الملكية الخاصة قليلة ومحدودة ولا يكاد يُعتد بها خلال القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي، ثم تغير الوضع في نهاية العصر المملوكي من خلال كثرة عمليات البيع التي اقترن بعضها بالتحايل على النظام وقوانين الوقف نفسها[٢٧].

وقد مثَّل البيع أبرز صور التصرف القانوني في التغير الذي طـرأ على شكل الحيازة والملكية سواء من ملكية الإقطاع العسكري أم من الملكية الخاصة[٢٨]. وترتب على ذلك تحول مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية من حيازة أفراد كانوا ينتفعون بخراجها ويؤدون عنها خدمات للدولـة إلـى ملكية خالصة لهم عن طريق شرائها من بيت المال[٢٩].

بيد أن المصادر المتاحة - وفي صدارتها الانتصار لابـن دقمـاق والتحفة لابن الجيعان - لم تُقدم تفصيلًا لكثير من أنواع الوقف في جزيـرة قَوْسينًا، واكتفت بالإشارة إلى نسبة بعضها إلى الخلفاء العباسيين، أو بالإشارة إلى كونها وقف فقط. وقد ترد القرية بصفتها وقف لأحد السـلاطين علـى مدرسة ما - وهذه النماذج قليلة للغاية والتفاصيل الواردة عنها مُقتضـبة - على ما فعل السلطان الأشرف قايتباي (٨٥٢-٩٠١هـ/١٤٤٨-١٤٩٥م) الذي أوقف أراضي في جزيرة قَوْسينًا على جامعـه بالصـحراء[٣٠] منهـا أراضي في نواحي مصطاي[٣١] علاوة على طمبيخ وشـبين الكـوم ومنيـة القرعان وتلا. وقد وقف قايتباي بعض نواحي تلك القـرى علـى الجـامع وتوابعه للإنفاق على الأئمة والخطباء والقيمين والمؤذنين والصوفية وما إلى ذلك من وجوه الإنفاق[٣٢].

بينما ضم زمام بعض القرى كثيرًا من الأراضي الخاضعة لحيـازة الأوقاف، وقد أشار كل من ابن دقماق وابن الجيعان وغيرهما إلى مسـاحتها الإجمالية وعبرتها ولكن دون تحديد نوع الوقف وهوية الواقـف والجهـات المستفيدة منه ومساحته، وبخاصة في القرى وتوابعها التي اتسـمت بوجـود أكثر من نوع من الحيازة كأن يضم زمام قرية بركة السبع وغيرها حيازات تابعة للوقف وإقطاع عسكري وملكية خاصة[٣٣]، وذلك بالرغم من التطـور الكبير الذي شهده العصر المملوكي في مختلف الأنظمة ومنها نظام الوقـف حينما تطلع بعض المُلاك إلى وقف أملاكهم أو بعضها سواء كانت أراضـي زراعية أم عقارات إما خيريًا أو أهليًا.

ولعل مما دفع بعض سلاطين المماليك إلى الإكثار من الأوقاف رغبة بعضهم في انتزاع الشرعية من الشعب المصري لكون المماليك من أصل مسه الرق. ونتيجة لذلك فقد توجه بعض السلاطين إلى الوقف بوصفه نظامًا يُقدم دعمًا خيريًا لعامة المصريين من خلال بناء المساجد والمدارس والخوانق ...الخ مما يُؤدي في نهاية المطاف إلى دعم العامة لحكم المماليك. إضافة إلى ما ترتب على طريقة تولية السلاطين للعرش والتي قامت على مبدأ الحكم لمن غلب ولجوء بعض السلاطين وكبار الأمراء وصغارهم ورجال الدولة إلى وقف أملاكهم للحفاظ عليها من المصادرة إذا ما انقلب الحال وتغير السلطان فيقدم على مصادرة أملاكهم(٣٤). وبذا يضمن السلاطين لأنفسهم دخلًا ثابتًا في حياتهم ولذريتهم بعد مماتهم على ما تم النص عليه في بعض حجج وقفهم(٣٥)، وقد شهدت قَوْسينًا وجود حالات للوقف الخيري وأخرى للوقف الأهلي(٣٦).

ويُطلق على الموقوف من أراضي الأوقاف الخيرية والمبرورة على ما سوى الحرمين – كمنفعة عامة – بالأوقاف الخيرية(٣٧)، ويُمثل هذا النوع في جزيرة قَوْسينًا بشكل صريح وقف قرية منية الحرون التي تحول إقطاع الأمير نصر البالسي – أحد أمراء العشرة(٣٨) – بها إلى وقف على مدرسة الأمير سودن بن زاده. وتُعد قرية منية الحرون الوحيدة التي وقف عليها الباحث ممثلة لهذا النوع من الأوقاف بعبرة بلغت ٤٠٠٠ دينار، وبنسبة ١,٣% من إجمالي عبرة جزيرة قَوْسينًا وبمساحة قُدرت نسبتها 83.% من مساحة الجزيرة عام ٨٨٣هـ/١٤٧٨م(٣٩). ولا ريب في أن هذه النسبة ضئيلة للغاية إذا ما قورنت بإجمالي وقف جزيرة قَوْسينًا. وبالرغم من كثرة أراضي الوقف التي أمدنا بها كل من ابن دقماق وابن الجيعان في جزيرة قَوْسينًا فإنهما لم يُقدما أمثلة أخرى عن هذا النوع من الوقف.

أما النوع الآخر من الأوقاف المُسمى بالأوقاف الأهلية(٤٠) فيُوقف حائزها – أيًا كان شأنه ورتبته – الأرض أو العقار على نفسه وأولاده وذريته، ثم تؤول بعد ذلك إلى جهة من جهات البر. ويُوصي الواقف في

بعض الأحيان بالصرف على أحد جهات البر، ثم ينفق الواقف ما يتبقى بعد ذلك على نفسه مدة حياته، ثم يؤول من بعده إلى أولاده وأولاد أولاده حتى ينقرض نسل الواقف، وحينها تُنفق عبرة الوقف أو خراجه على جهات البر المختلفة(٤١).

وتُمثل أراضي قرية شرشابة(٤٢) التي وقفها السلطان الأشرف برسباي (٨٢٥-٨٤١هـ/١٤٢٢-١٤٣٧م) على الجامع الأشرفي - ثم بتعديل تالي أدخله برسباي على حجة الوقف ليضم نفسه وأولاده من بعده إلى الجامع(٤٣) - أبرز نموذج لهذا النوع من الأوقاف بعبرة بلغت نسبتها ١,٣% من مجموع عبرة جزيرة قَوْسِينَا، وبنسبة لم تتجاوز ١,٢% من إجمالي مساحة الجزيرة. وشهدت قَوْسِينَا وقفًا آخر من هذا النوع في قرية منية أبو الحسين(٤٤) التي تحولت من إقطاع عسكري إلى وقف باسم الأمير تغري بردي البكلمشي(٤٥) - بمساحة ٣٢٧ فدان وبعبرة سنوية ضئيلة للغاية قدرت بـ ٧٠٠ دينار(٤٦). ويبدو أن خوف أصحاب هذه الأراضي عليها من المصادرة وتقلبات الزمن كانت أحد أهم دوافع ظهور هذا النوع من الإقطاعات، بمعنى أن تحويل حيازة إقطاع عسكري إلى وقف - أهليًا كان أم خيريًا - بمثابة تحصين مُقنن للإقطاع وللمستفيدين منه، وغالبًا ما تحول الوقف الأهلي إلى خيري حينما ينقرض نسل الواقف وذريته(٤٧).

وبشكل عام فقد تحولت عدة إقطاعات عسكرية إلى أراضي وقف وغيرها، ولكن دون أن تُوضح المصادر - وبخاصة كل من ابن دقماق وابن الجيعان - أوجه إنفاقها بتفصيل يتيح الوقوف عليها وعرضها. ناهيك عن عدم تحديد المساحة الموقوفة بدقة في أغلب قرى جزيرة قَوْسِينَا نتيجة لاشتراك أكثر من حائز في ملكيتها ودون تحديد نسبة كل حائز، وبخاصة أن مساحة الأراضي الزراعية التي كانت تجري في حيازة الأوقاف في مصر عمومًا في بداية العصر المملوكي كانت قليلة. وقد أشار القلقشندي إلى تلك الإشكالية بقوله إن "...البلاد المصرية بجملتها جارية في إقطاع الدواوين والأمراء وغيرهم من سائر الجند إلا النُزر اليسير مما يجري على الأوقاف

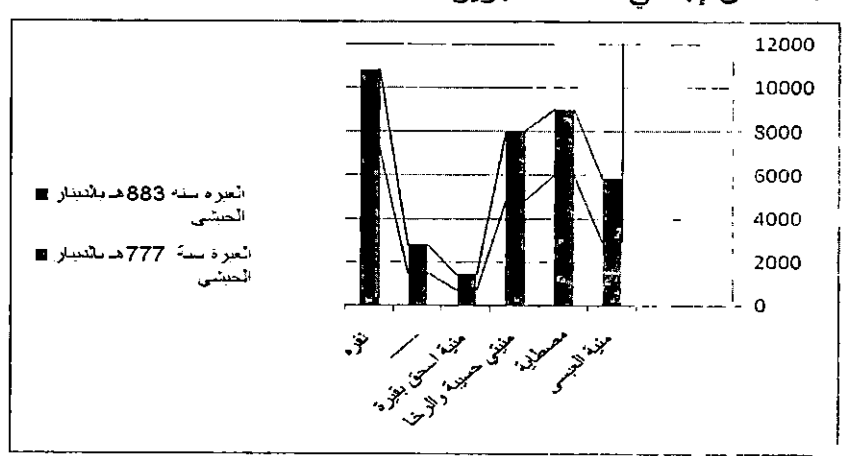
ولا يُعتد به"[٤٨]. ولكن سرعان ما زادت أراضي الأوقاف في أواخر القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي عما كانت عليه حتى بلغت عشرة قراريط من أصل أربعة وعشرين قيراطًا أي بنسبة ٤١,٦% على ما ورد لدى كل من ابن دقماق وابن الجيعان فيما بين عامي ٧٧٧هـ/١٣٧٥م، ٨٨٣هـ/١٤٧٨م[٤٩].

وقد بلغت جملة عبرة مصر مجتمعة في شوال عام ٧٧٧هـ/١٣٧٥م ما قيمته ٩٥٨٤٢٦٤ دينار جيشي، ويختص منها الوجه البحري بمبلغ ٦٢٢٨٤٥٥ دينار جيشي بنسبة ٦٤,٩% من إجمالي عبرة مصر. وقد اختصت جزيرة قَوْسينًا بما قيمته ٤١٩٤١٦ دينار جيشي بنسبة إجمالية بلغت ٤,٣% من إجمالي عبرة مصر، وبنسبة بلغت ٦,٧% من إجمالي عبرة الوجه البحري[٥٠]، وهي نسبة متواضعة للغاية من إجمالي عبرة مصر.

وعلى ذلك فإنه يمكن تقسيم أراضي الوقف في جزيرة قَوْسينًا طبقًا لتغير حيازتها من عدمه – من خلال رصد كل من ابن دقماق وابن الجيعان في الفترة من عام ٧٧٧هـ/١٣٧٥م إلى عام ٨٨٣هـ/١٤٧٨م – إلى أراضي كانت حائزة للأوقاف عام ٧٧٧هـ/١٣٧٥م ــ وظلت كذلك مرورًا بعام ٨٠٦هـ على ما رصده ابن دقماق ووصولًا إلى عام ٨٨٣هـ/١٤٧٨م على ما رصده ابن الجيعان. ومن جهة أخرى فقد تغيرت حيازة أراضي أخرى من إقطاع عسكري وغيره إلى أوقاف بشكل جزئي مع مشاركة حيازات أخرى بصفتها أملّاك خاصة ورزق وإقطاع أو بعضها، وثالثة تغيرت حيازتها بشكل كلي من نوع حيازة آخر أو أكثر إلى أوقاف في المراحل الثلاث السابقة على ما ذهب كل من ابن دقماق وابن الجيعان[٥١].

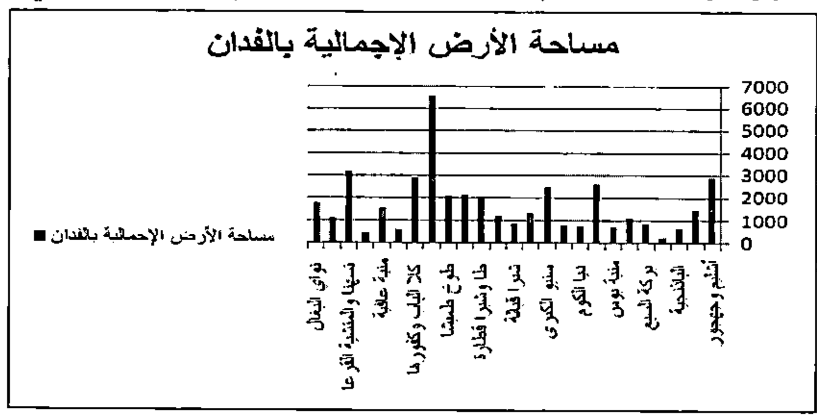
وبالنسبة للقرى التي رُصد بها حيازة للأوقاف منذ عام ٧٧٧هـ/١٣٧٥م وظلت كذلك فيما بعد – بمعنى أنها ظلت في حيازة الأوقاف حتى نهاية العصر المملوكي – فقُدرت بست قرى ممثلة في منية العبسي ومصطاية ومنيتي نفرة حسيبة والرخا ومنيتي الحوفيين والجمالين

ومنية اسحق بقيرة[٥٢]، وبلغت عبرتها ما مقـداره ١٤٧٠٢ دينــار جيشــي وبنسبة ٤,٨% من إجمالي عبرة الجزيرة، وبمساحة ٦٧٤٢ فدان بنسبة بلغت ٦,٩٩% من إجمالي مساحة الجزيرة[٥٣].

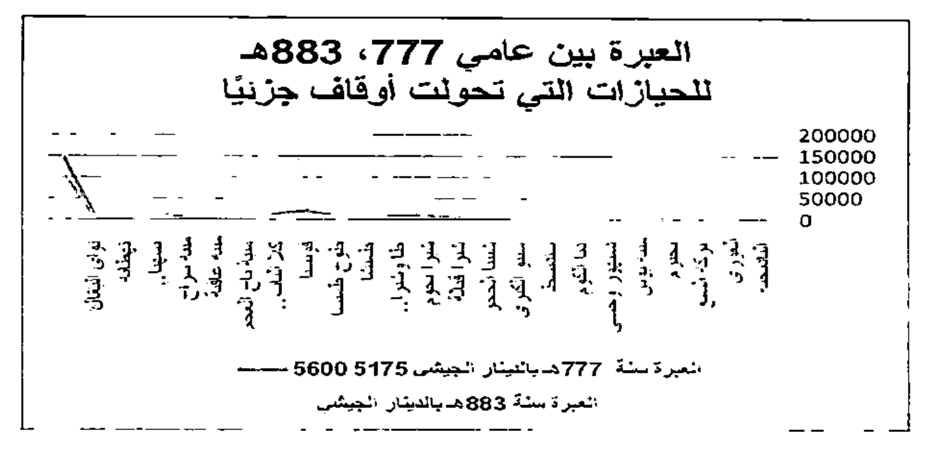


أما القرى التي تحولت حيازتها بشكل جزئي من إقطــاع عســكري وغيره إلى أوقاف – وغير أوقاف – فكثيرة ويُقدر عددها بـــ ٢٥ قريـــة[٥٤] تقريبًا، وبلغت مساحتها حوالي ١٠٦١٠٠ فدان بنسبة قُدرت بـــ ٣٥,٢% من مساحة الجزيرة، وبعبرة بلغت ٤١٨٧٣ دينار جيشي بنســبة ٤٣,١% مــن إجمالي عبرة الجزيرة عام ٨٨٣هـــ/١٤٧٨م[٥٥] كما يوضح الشكل التالي:

شكل يوضح مساحة الأرض الإجمالية بالفدان لحيازات تحولت إلى أوقاف بشكل جزئي



شكل يوضح مقارنة بين قيمة العبرة في عامي ٧٧٧، ٨٨٣هـــ لحيازات تحولـــت إلـــى أوقاف بشكل جزئي



أما القرى التي تحولت كليًا إلى أوقاف فإنها قليلة ويُمثلها قرى شرشابة وسلكا ومنية الحرون ومنية أبو الحسين بعبرة مجتمعة بلغت ١٤٧٠٢ دينار جيشي بنسبة بلغت ٤,٨% من إجمالي عبرة الجزيرة[٥٦] وبمساحة ٦٧٨٤ فدان بنسبة ٦,٩٩% من إجمالي مساحة الجزيرة[٥٧].

جدول يوضح مجمل الحيازة ومجمل التغيرات التي طرأت عليها في قويسنا (إقطاع ورزق وأوقاف وأملاك)[٥٨]

القيمة العامة / وجه المقارنة	مساحة الأرض الإجمالية بالفدان	مساحة الرزق بالفدان	العبرة سنة ٧٧٧هـ بالدينار الجيشي	العبرة سنة ٨٨٣هـ بالدينار الجيشي
نسبة الحيازة الثابتة مقارنة بالحيازة الكلية	٣٦,٩%	٣٨,٤%	٣٧,٩%	٣٩,٧%
نسبة الحيازة المتغيرة جزئيًا مقارنة بالحيازة الكلية	٤٧,١%	٥٠,٥%	٣٩,٠%	٤٢,٠%
نسبة الحيازة المتغيرة كليًا مقارنة بالحيازة الكلية	١٣,٨%	١١,١%	١٦,٢%	١٨,٣%
نسبة الحيازة المتغيرة كليًا من الحيازة الثابتة	٣٧,٥%	٢٨,٨%	٤٢,٨%	٤٦,٠%
نسبة الحيازة المتغيرة كليًا مقارنة بالحيازة المتغيرة جزئيًا	٢٩,٤%	٢١,٩%	٤١,٥%	٤٣,٤%

وقد ترتب على تغير الحيازة من إقطاع إلى وقف ورزق وغيره –

سواء كليًا أو جزئيًا – عدة تطورات، يتصدرها تراجع عائد الأرض – أو عبرتها – المُوردة لخزانة الدولة نظرًا لعدم استحقاق العبرة على تلك الأراضي بسبب تحول حيازتها من الإقطاع العسكري – الذي يُلزمها بتأدية العبرة إلى الدولة – إلى أملاك ورزق وأوقاف غير ملزمة بتأدية قيمة العبرة. ولا ريب في قوة الأثر الذي تركه ذلك التحول في الحيازة على مقدار العبرة الموردة إلى خزانة الدولة، ولم يكن الأمر وقفًا على جزيرة قويسنا لأنه بات ظاهرة عامة يمكن رصدها آنذاك في الوجهين القبلي والبحري.

ويلحظ الباحث أن أغلب الأراضي التي تحولت إلى حيازات وقف كانت في حيازة الإقطاع العسكري سواء بالبيع وتحويلها إلى أملاك خاصة أو أوقاف، وهذا يعني أن قرار تحويل هذه الحيازات إلى أوقاف كان قرارًا رسميًا من قبل السلاطين؛ لأنهم وحدهم تقريبًا الذين خُولوا باتخاذ بمثل هذه القرارات(٥٩). ولعل من الأمور التي تُوضح تحول أملاك بيت المال وتُبرر بيعها وتحويلها إلى ملكيات خاصة وأوقاف وخصوصًا في العقدين الأولين والأخيرين من حكم المماليك الجراكسة زيادة الأخطار الخارجية. وقد واكب العقدين الأخيرين زيادة نسب البيع من أملاك بيت المال، وعلى ما رجح عماد أبو غازي فإنه من الصعب قبول تفسير ما حدث من عمليات بيع واسعة على خلفية النفقة على العمليات العسكرية سواء الداخلية أم الخارجية، وذلك لعدم وجود تطابق بين وقت حدوث العمليات العسكرية وبين الوقت الذي وقعت فيه عمليات بيع بعض أملاك بيت المال، وبخاصة أن المتحصل من بيع تلك الأملاك كان عادة أقل بكثير مما تُنفقه الدولة على العمليات العسكرية، وبالتالي ضعف العلاقة بين العمليات العسكرية وبين عمليات البيع تلك(٦٠).

وفضلًا عن ذلك فإنه من الصعب قبول تفسير عمليات البيع تلك على خلفية حدوث عدة أزمات مالية اقتصادية في مصر نتيجة لتراجع الإنتاج في غالبية صوره وفشل المجتمع في سد احتياجاته من الضروريات وبخاصة الحبوب وما سواها، علاوة على الضربات التي تلقاها الاقتصاد المصري

نتيجة لسياسة الحصار الاقتصادي التي شنتها بعض دول غرب أوربا ضد سلطنة المماليك وبخاصة بعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح وحرمان مصر من تحصيل رسوم مرور التجارة بأراضيها، إضافة إلى عوامل أخرى كثيرة أثرت على الإنتاج الزراعي نتيجة لهروب الفلاحين وعدم قيام الدولة بمهامها، وانتشار كثير من نوبات القحط والمجاعات والأوبئة التي قضت في نهاية العصر المملوكي على ما يقرب من ٤٠% من سكان القاهرة وحدها وبالتالي تحول الانهيار الاقتصادي إلى دائرة مُغلقة لا فكاك منها[٦١].

ويكمن سبب عدم قبول ذلك كتفسير لعمليات البيع التي أثرت على خارطة الإقطاعات العسكرية وغيرت من شكل الحيازة في أن الأملاك المُباعة لم يكن لها دور في دعم الاقتصاد المصري ومُساعدته على النهوض، وبخاصة أن تلك الأراضي بيعت بالفعل ولكن بصورة لم تفد منها الدولة لأن كثيرًا من السلاطين أنعموا بثمنها على المشترين من الأقارب والوسطاء، وبالتالي لم يفد منها بيت المال بشكل مباشر أو غير مباشر نظرًا لأنها كانت تُباع بالفعل ولكن دون أن يعود ثمنها إلى بيت المال[٦٢].

وقد أشار عماد أبو غازي إلى انتشار تلك الظاهرة وأكد خطورتها لكونها أحد صور الفساد السياسي والاقتصادي الذي أصاب الدولة المملوكية في نهاية عصر المماليك الجراكسة، وبالتالي فإن ما ذكرته الوثائق عن شرعية عمليات البيع تلك – بحيث أسبغت عليها مبررًا تمثل في الانفاق على التجهيزات العسكرية، ناهيك عن مواجهة الأزمات الاقتصادية – لم تكن المبررات الحقيقية للبيع وحدها وإنما مجرد دوافع ظاهرية، بينما استترت دوافع خفية وراء عمليات البيع من بيت المال. وقد ترتب على تلك الظاهرة عدة نتائج بالغة الأهمية تمثلت في التغيرات الواضحة التي طرأت على علاقات الحيازة وملكية الأرض الزراعية وأثر ذلك على النظام الإقطاعي، وظهور بوادر لتغير البناء الاجتماعي ودخول الأراضي الزراعية إلى دائرة الفساد السياسي بعد الاتجار فيها[٦٣].

ونتيجة لذلك فقد كثرت أراضي الوقف، ناهيك عن أراضي الأملاك الخاصة التي حرص أربابها على تحولها إلى أوقاف خوفًا عليها من المصادرة أو لكي تُعفى من الضرائب، وبالتدريج غدت أراضي الأملاك الخاصة والأوقاف بعامة تُمثل نصف مساحة الأراضي الزراعية في قوسينا تقريبًا، بالرغم من أنه لم يكن يُعتد بها لقلتها فيما مضى. وقد أثر ذلك على شكل حيازة الأرض التي تحولت تدريجيًا من ملكية خالصة للدولة - سواء كانت ملكية مباشرة تُدار من خلال الدواوين السلطانية أو ديوان الوزارة أم كانت مُوزعة على بعض المستفيدين كرزق وإقطاعيات - إلى ملكية خاصة للأفراد، ثم تحول جزء كبير منها إلى أوقاف بعضها خيريًا رُصد لجهات البر المختلفة وبعضها أهليًا رصدها واقفوها على جميع نسلهم وأعقابهم. وفي كل الحالات فقد أعفيت تلك الأوقاف والملكيات الخاصة والرزق من الضرائب تمامًا وبالتالي انخفاض موارد الدولة، ولأجله كان لابد من استصدار مراسيم سلطانية شريفة تسمح للمالك بوقف ما يملك للحد من تلك الظاهرة وما يترتب عليها من تراجع عائدات الضرائب المستحقة عليها(٦٤).

وقد ترتب على ذلك - على المدى البعيد - تراجع مساحة الإقطاعيات العسكرية مما سيؤدي مع الوقت إلى سقوط النظام الإقطاعي وشعور الأمراء بمساحة أكبر من الحرية باستقلالهم اقتصاديًا؛ لأن بعضهم صاروا مُلاكًا لتلك الأراضي(٦٥)، وبخاصة أن أغلب حالات البيع قد آلت إلى السلاطين والأمراء وزوجاتهم وأولادهم ومن ثم تغيير البنية الاجتماعية لمصر في نهاية عصر المماليك الجراكسة(٦٦).

ولكن هل تأثرت العبرة - التي تُعد أحد أهم موارد الدولة - في الإقطاعات التي تحولت من طابعها العسكري وما سواه إلى أوقاف وغيرها؟ وما نسب العجز مع مقارنة كل نوع متغير - كلي أو جزئي - أو ثابت بعبرة جزيرة قَوْسينًا كاملة؟ للأسف لم يتحسن مقدار العبرة في تلك الحيازات التي تحولت من إقطاع عسكري إلى أوقاف سواء خالصة أم إلى أوقاف وحيازات أخرى مشتركة، بحيث ثبت مقدار العبرة بعد عملية انتقال الحيازة

في بعضها، بينما تراجعت عبرة كثير منها. ولكن لم تزد عبرة أي قرية من عام ٧٧٧هـ/١٣٧٥م إلى عام ٨٨٣هـ/١٤٧٨م، وهذا يعني أن أراضي الوقف في قَوْسينّا تأثرت بالوضع الاقتصادي العام في الوجه البحري بخاصة ومصر بعامة، هذا بخلاف أن قيمة الدينار ذاتها وقوته الشرائية تراجعت على ما أقر ابن الجيعان عام ٧٧٧هـ/١٣٧٥م في عهد السلطان الأشرف شعبان[٦٧]. ولم تكن أوضاع الدولة المملوكية قد ضعفت بالصورة التي ستصبح عليها في نهاية العصر المملوكي لتضيف مزيدًا من الخسارة للاقتصاد المصري وتُصعب من وقع الحياة على فلاحي جزيرة قَوْسينّا خصوصًا ومصر عمومًا.

ويُؤكد ذلك ما لحظه الباحث من حدوث عجز – أو تراجع – كبير في عبرة أراضي جزيرة قويسنا بشكل عام من خلال مقارنة ما رصده كل من ابن دقماق وابن الجيعان فيما بين عامي ٧٧٧هـ/١٣٧٥م و٨٨٣هـ/١٤٧٨م؛ فقد بلغت عبرة قرى الجزيرة مجتمعة عام ٧٧٧هـ/١٣٧٥م ما قيمته ٤١٩٤١٦ دينار جيشي، وظلت على ذلك الوضع على ما رصده ابن دقماق بعد ثلاثين عامًا تقريبًا، ولكنها تراجعت عام ٨٨٣هـ/١٤٧٨م لتبلغ ما قيمته ٣٠٠٨١٤ دينار جيشي بعجز بلغ ١١٨٦٠٢ دينار جيشي وبنسبة قُدرت بـ ٢٨,٢%. وهذا يعني أن تغير الحيازة بكافة أنواعها أو ثباتها لم يُحقق أي تحسن في عبرة الوقف في ظل الحائزين الجدد، وإنما حدث العكس سواء في جزيرة قَوْسينّا أم في أنحاء مصر[٦٨].

ولم يكن تراجع عائد أراضي الوقف العقبة الوحيدة آنذاك حيث يؤكد ابن الجيعان أن قيمة الدينار تراجعت هي الأخرى عن الفترات السابقة. وحلل ابن الجيعان أسباب تراجع الاقتصاد المصري في عصره نتيجة لخراب البلدان وهبوط سعر الدينار ومن ثم انخفاض قوته الشرائية مما ترتب عليه ارتفاع الأسعار[٦٩]. وأضف إلى ذلك ضعف الدولة المملوكية وإهمالها الاهتمام بالفلاحين ومراقبة المُقطعين وعدم تطهير الترع وإعادة حفرها وتجديد ترع أخرى. وفضلًا عن ذلك فقد ترتب على وفاة الكثير من الفلاحين

بسبب الطواعين التي اجتاحت مصر – ناهيك عن نقص مياه النيل عدة مرات خلال عصر السلطان قايتباي – بوار الأراضي الزراعية لخلوها من فلاحيها وانقطاع الماء عنها(٧٠)، ودعت الظروف السابقة ابن الجيعان إلى وضع كتابه "التحفة السنية" ليُسجل فيه هذا التغيير(٧١). وقد ترتب على هذه العوامل وغيرها مجتمعة تراجع قيمة العبرة التي أثرت بدورها على قوة الاقتصاد المصري في نهاية العصر المملوكي(٧٢).

ولكن ما الدور الذي لعبته أراضي الوقف في خدمة مجتمع جزيرة قَوْسينّا بخاصة ومجتمع مصر بعامة في العصر المملوكي؟ لا شك في أنه كان لأراضي الوقف دور مهم في خدمة المجتمع من خلال الإنفاق على المدارس على ما جرى في مدرسة سودن من زاده التي أوقف عليها قرية منية الحرون التي قدرت مساحتها بنسبة83.% من مساحة الجزيرة عام ٨٨٣هـ/١٤٧٨م وقدرت عبرة وقفها بحوالي ٤٠٠٠ دينار بنسبة ١,٣% من إجمالي عبرة جزيرة قَوْسينّا(٧٣). وتُعد هذه النسبة ضئيلة للغاية مقارنة بإجمالي وقف جزيرة قَوْسينّا، ولكنها لا تُمثل الواقع بدقة، وبخاصة في ظل وجود أوقاف أخرى كثيرة ولكن لم تُحدد المصادر مصارفها وأوجه إنفاقها، وهذا بخلاف الأوقاف الخيرية والأهلية التي وقفها السلاطين على المساجد وغيرها في القاهرة مثل وقف الأشرف برسباي(٧٤). وشهدت الجزيرة – أيضًا – وقفًا باسم أمير المؤمنين – أي الخليفة العباسي – ومن يشركه في قرية سلكا ومنيتها(٧٥)، وهو نوع من الأوقاف الإحباسية الخيرية التي يُرجح الباحث الإنفاق من ريعها على طلاب العلم والسابلة، وربما وُجه بعض ريعها للصدقات ولفداء الأسرى وبخاصة أنها كانت من الأوقاف التي تُدر دخلًا وفيرًا(٧٦).

الخاتمة

يخلص الباحث من هذه الدراسة إلى عدة نتائج يمكن إجمالها فيما يلي:

- لم تستقر حيازة الأراضي الزراعية في العصر المملوكي بعامة وجزيرة قَوْسينا بخاصة على نمط واحد وإنما تعرضت إلى عدة تغيرات؛ حيث خضعت أغلب أراضي الجزيرة في بداية العصر المملوكي للديوان السلطاني مع مساحات قليلة خُصصت للأوقاف وبقية الحيازات الأخرى، ثم تعرضت أراضي الديوان للتدهور والانحسار بسبب بيعها عن طريق بيت المال وتحول كثير من إقطاعاتها العسكرية إلى أوقاف، سواء باقطاعيات وقف فقط أم اشترك فيها أكثر من نوع من الحيازات الأخرى.
- تراجعت عبرة الأراضي نظرًا لتغير الحيازة من إقطاع عسكري إلى وقف ورزق، وبخاصة في ظل اقتران ذلك الوضع بانخفاض قيمة الدينار وتراجع قوته الشرائية، وكان من الطبيعي أن تكون هذه الأراضي الخارجة من بيت المال خارجة على حساب قوة الجيش المملوكي القائم على الإقطاع(٧٧)، ومن ثم قلة العائد المُوردة لخزانة الدولة لأن أراضي الوقف والرزق غير مُلزمة بتأدية العبرة إلى خزانة الدولة، وقد نجم عن ذلك على المدى البعيد تراجع مقدار العبرة الموردة إلى خزانة الدولة.
- قُسمت أراضي الوقف في جزيرة قَوْسينا طبقًا لتغير حيازتها من عدمه ووفقًا لرصد كل من ابن دقماق وابن الجيعان إلى: أراضي حائزة للأوقاف بنسبة قليلة مع بداية العصر المملوكي، علاوة على أراضي أخرى تغيرت حيازتها من إقطاع عسكري وغيره إلى أوقاف بشكل جزئي مع مشاركة حيازات أخرى بصفتها أملّاك خاصة ورزق وإقطاع أو بعضها، إضافة إلى نوع ثالث تغيرت حياز أراضيه بشكل كلي من نوع حيازة آخر أو أكثر إلى أوقاف صرفة.
- لم يُحقق تغير الحيازة بكافة أنواعها أو ثباتها أي تحسن في عبرة الوقف

في ظل الحائزين الجدد، وإنما حدث العكس سواء في جزيرة قَوْسِينّا أم في كافة أنحاء مصر، وذلك بتراجع قيمة العبرة بنسب تروحت بين ٤٠ و٥٠% على ما جاء في رصد ابن الجيعان.

- ترتب على بيع الاقطاعات العسكرية عدة نتائج مهمة تمثلت في التغيرات التي طرأت على علاقات الحيازة والملكية للأرض الزراعية الأمر الذي انعكس سلبًا على النظام الإقطاعي، وظهرت بوادر لتغير البناء الاجتماعي ودخول الأراضي الزراعية إلى دائرة الفساد السياسي بعد الاتجار فيها.
- قامت أراضي الوقف بدور مهم في خدمة المجتمع من خلال الإنفاق على المدارس على ما جرى في مدرسة سودن من زاده التي أوقف عليها قرية منية الحرون وهي من قرى جزيرة قوسينا.

الملاحق

ملحق رقم (١)

حيازات وقف قائمة من رصد عام ٧٧٧هـ/١٣٧٥م وحتى رصد عام ٨٨٣هـ/١٤٧٨م[٧٨]

م	اسم القرية	مساحة الأرض بالفدان		مساحة الرزق بالفدان	قيمة العبرة بالدينار الجيشي			نوع الحيازة	
		ابن دقماق	ابن الجيعان		سنة ٧٧٧هـ بالدينار الجيشي	سنة ٨٠٠ بالدينار الجيشي	سنة ٨٨٣هـ بالدينار الجيشي	٧٧٧هـ	٨٨٣هـ
١.	منية العبسي	٩٣٠	------	٣١	٢٩١٦		٢٩١٦	للمقطعين وأوقاف وأملاك ورزق	للمقطعين وأوقاف وأملاك ورزق
٢.	مصطاية	١٨١٩	١٨١٩	٧٢	٦٠٠٠	٦٠٠٠	٣٠٠٠	للمقطعين وأملاك وأوقاف ورزق (للأجناد)	للمقطعين وأملاك وأوقاف ورزق
٣.	منيتي حسيبة والرخا	١٠٢٧	١٧٢٠	١٩	٤٨٠٠	٤٨٠٠	٣٢٠٠	للمقطعين وأملاك وأوقاف مقطعة للأجناد	للمقطعين وأملاك وأوقاف
٤.	منية اسحق بقيرة	٥٦٦	٥٦٦	١٩	٧٠٠	٧٠٠	٧٠٠	للمقطعين وأملاك وأوقاف	للمقطعين وأملاك وأوقاف
٥.	منيتي الحوفيين والجمالين	٣٤٢	------	١٩	١٥٠٠		١٢٨٦	للمقطعين وأملاك وأوقاف	للمقطعين وأملاك وأوقاف
٦.	نفره	٢١٠٠	------	٩	٧٢٠٠	------	٣٦٠٠	للمقطعين وأملاك وأوقاف	للمقطعين وأملاك وأوقاف

ملحق رقم (٢) حيازة قرى تحولت إلى حيازات مشتركة ضمت أوقاف وحيازات أخرى عام ٨٨٣هـ/١٤٧٨م[٧٩]

م	اسم القرية	مساحة الأرض بالفدان		مساحة الرزق بالفدان	قيمة العبرة بالدينار الجيشي			نوع الحيازة	
		ابن دقماق	ابن الجيعان		٧٧٧هـ بالدينار الجيشي	سنة ٨٠٠	سنة ٨٨٣هـ	سنة ٧٧٧هـ	٨٨٣هـ
١.	اشليم وجهجور	٢٨٩٨	---	٦٥	٥١٧٥			للمقطعين	للمقطعين وأملاك وأوقاف
٢.	الجعفرية	١٤٣٨		٤٨	٥٦٠٠			للمقطعين	الأمراء وأوقاف
٣.	الباذنجية	٦٠٥	٦٠٥,٥	١٣	٢٠٠٠	٢٠٠٠	١٠٠٠	للمقطعين	للمقطعين النصف والربع والربع وقف
٤.	الغوري	٢٠٠	٢٠٠	١٥	١٨٠٠	١٨٠٠	١٨٠٠	للمقطعين	رزق متفرقة
٥.	بركة السبع	٨٥٥	٨٥٠	١٨	٢١٠٠	١٢٠٠	٢١٠٠	للمقطعين	للمقطعين وأملاك وأوقاف
٦.	بجيروم	١٠٩٥		٤٤	١٩٠٠		١٩٠٠	للمقطعين	للمقطعين وأملاك
٧.	منية بوس	٧٠٠		١٤	٢٠٠٠		٢٠٠٠	للمقطعين	للمقطعين ورزقة وأوقاف
٨.	دمنهور وحشي	٢٦٠٠	٢٦٠٠	٦٦	٧٢٠٠	٧٠٠٠	٣٦٠٠	للمقطعين	للمقطعين وأملاك وأوقاف
٩.	ديا الكوم	٧٤٠	٧٤٠	٢٣	٢٦٠٠	٢٦٠٠	١٣٠٠	للمقطعين	للمقطعين وأملاك وأوقاف
١٠	سنديسط	٧٧٨	٧٧٨	٥٨	٣٣٠٠	٣٣٠٠	٣٣٠٠	للمقطعين	لهم وأملاك وأوقاف ورزق
١١	سنبموا الكبرى والسنطة وكفرها	٢٤٩١	٥٢٠	٨٣	١١٠٠٠	١١٠٠٠	١١٠٠٠	للأمير صرغتمش الأحمدي	للمقطعين وأملاك وأوقاف
١٢	شنتنا الحجر	١٣٠٨	١٣٠٧	٣٤,٥	---	٥٦٠٠	---	للمقطعين	للمقطعين وأوقاف
١٣	شبرا قبالة	٨٢٧	٨١٧	٢٨,٥	٢٥٠٠	٢٥٠٠	٢٠٠٠	للمقطعين	للمقطعين وأملاك وأوقاف
١٤	شبرا بخوم	١٢١٨	١١١٨	٣٣	٦٠٠٠	٦٠٠٠	٦٠٠٠	للمقطعين	للمقطعين وأملاك وأوقاف
١٥	طا وشبرا قطارة	٢٠٣٨	٢٠٣٧,٥	---	٦٠٠٠	٦٠٠٠	٣٠٠٠	للمقطعين	للمقطعين وأملاك وأوقاف

١٦	طمبشا	٢١٠٠	---	٣٣	٩٢٠٠	٩٢٠٠	٩٢٠٠	للمقطعين	للمقطعين وأملاك وأوقاف
١٧	طوخ طمبشا	٢٠٨٩	٢٠٨٩	٣٣	٩٣٠٠	٩٣٠٠	٩٣٠٠	للمقطعين	لهم وأملاك وأوقاف
١٨	قويسنا	٦٥٥٠	٦٥٤٥	١٠٨	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠	٩٠٠٠	علي بن الأشرف شعبان	للمقطعين وأوقاف
١٩	كلا الباب وكفورها	٢٨٦٢	٢٨٦٢	٧٠	٨٠٠٠	١٢٠٠٠	٨٠٠٠	للمقطعين	للمقطعين وأملاك وأوقاف
٢٠	منية تاج العجم	٥٦٣	----	٢٩	٢٤٠٠	----	٢٤٠٠	للمقطعين	للمقطعين وأوقاف ورزق
٢١	منية عافية	٦٩٧	١٥٢٠	٣٢,٥	١٦٠٠	٢٦٠٠	١٦٠٠	للمقطعين	لهم وأملاك وأوقاف ورزق
٢٢	منية سراج	٤١٨	٤١٨	٧	٢٦٠٠	٢٦٠٠	٢٦٠٠	للمقطعين الأجناد	للمقطعين وأملاك وأوقاف
٢٣	نسهنا والمنشية القرعا	٣١٤٠		٨٨	١٨٠٠٠		١٨٠٠٠	علي بن الأشرف شعبان	للمقطعين وأملاك وأوقاف ورزق
٢٤	نهطايه	١٠٨٠		٢١	٢٠٠٠		٢٠٠٠	للمقطعين	للمقطعين وأملاك وأوقاف
٢٥	نواي البغال	١٧٧٠		٢٤	٦٠٠٠		٦٠٠٠	للمقطعين وأملاك وأوقاف	للمقطعين أملاك وأوقاف

ملحق رقم (٣) حيازة قرى تحولت كلياً إلى أوقاف عام ٨٨٣هـ/١٤٧٨م[٨٠]

م	اسم القرية	مساحة الأرض بالفدان		مساحة الرزق بالفدان	قيمة العبرة بالدينار الجيشي			نوع الحيازة	
		لدى ابن دقماق	لدى ابن الجيعان		٧٧٧هـ	٨٠٠هـ	٨٨٣هـ	٧٧٧هـ	سنة ٨٨٣
١	البيضا (منية الحرون)	٨٠٨	٨٠٨	٣٥،٥	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	الأمير نصر البالسي أمراء العشراوات	وقف مدرسة سودون من زادة
٢	سلكا	٤٥٦٥	١٢٠٨	٥١	٤٨٠٠	٤١٠٠	في سنة ٨١٢ بغير عبرة	للمقطعين	وقف أمير المؤمنين ومن يشركه
٣	شرشابة	-	١٢٣٨	٤١	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	الأمير خليل بن قرطاي أيدكي	وقف الأشرف برسباي
٤	منية أبو الحسين	٣٢٧	٣٢٧	٢٤،٥	٧٠٠	٧٠٠	٧٠٠	للمقطعين	وقف الأمير تغري بردي البكلمشي

ملحق رقم (٤)

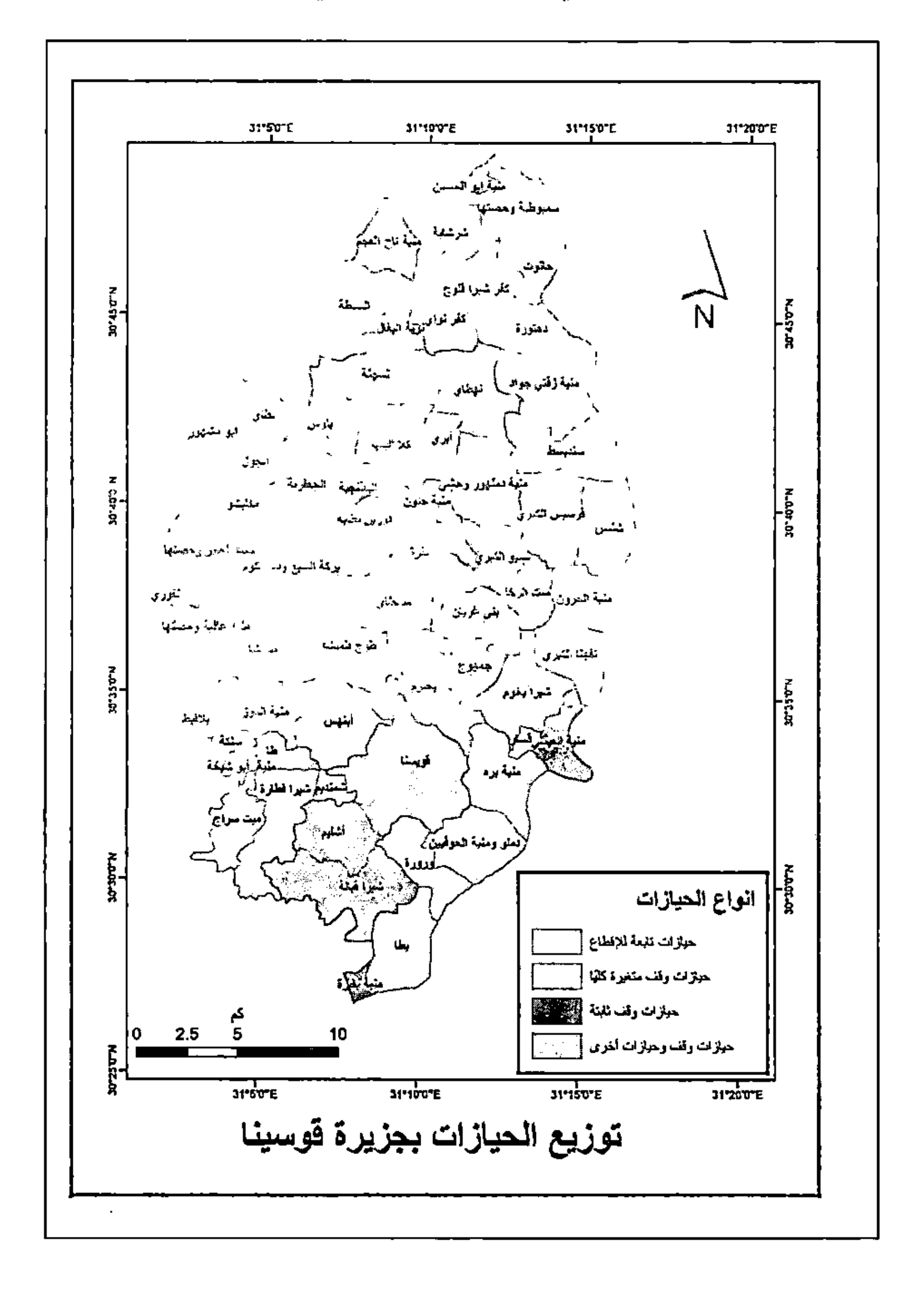
نوع الحيازة وتطورها ونسب الزيادة والنقص[٨١]

م	نوع الحيازة وتطورها / وجه المقارنة	بيانات إجمالي الجزيرة	حيازة أوقاف ثابتة عامي ٧٧٧و٨٨٣هـ		حيازة تغيرت إلى أوقاف جزئيًا		حيازة تغيرت إلى أوقاف كليًا	
			القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
١	قيمة العبرة عام ٧٧٧هـ	١٦٣٥٧٥	٢٣١١٦	١٤,١%	١٤٣٢٧٥	٨٧,٥%	١٩٥٠٠	١١,٩%
٢	قيمة العبرة عام ٨٨٣هـ	١٢٦٤٠٠	١٤٧٠٢	١١,٦%	١٠٦١٠٠	٨٣,٩%	١٤٧٠٠	١١,٦%
٣	العجز في العبرة بالدينار الجيشي	٣٧١٧٥ (٢٢,٧%)	٨٤١٤	٢٢,٦%	٣٧١٧٥	٠,٠١%	٤٨٠٠	١٢,٩%
٥	المساحة الإجمالية بالفدان	٤٥٧٠٩	٦٧٨٤	١٤,٨%	٤١٨٧٣	٩١,٦%	٥٣٥١	١١,٧%
٦	مساحة الرزق بالفدان	١٠٤٢	١٦٩	١٦,٢%	٩٢٥	٩,١%	١١٥	١١,٠٣%



خريطة رقم (١)

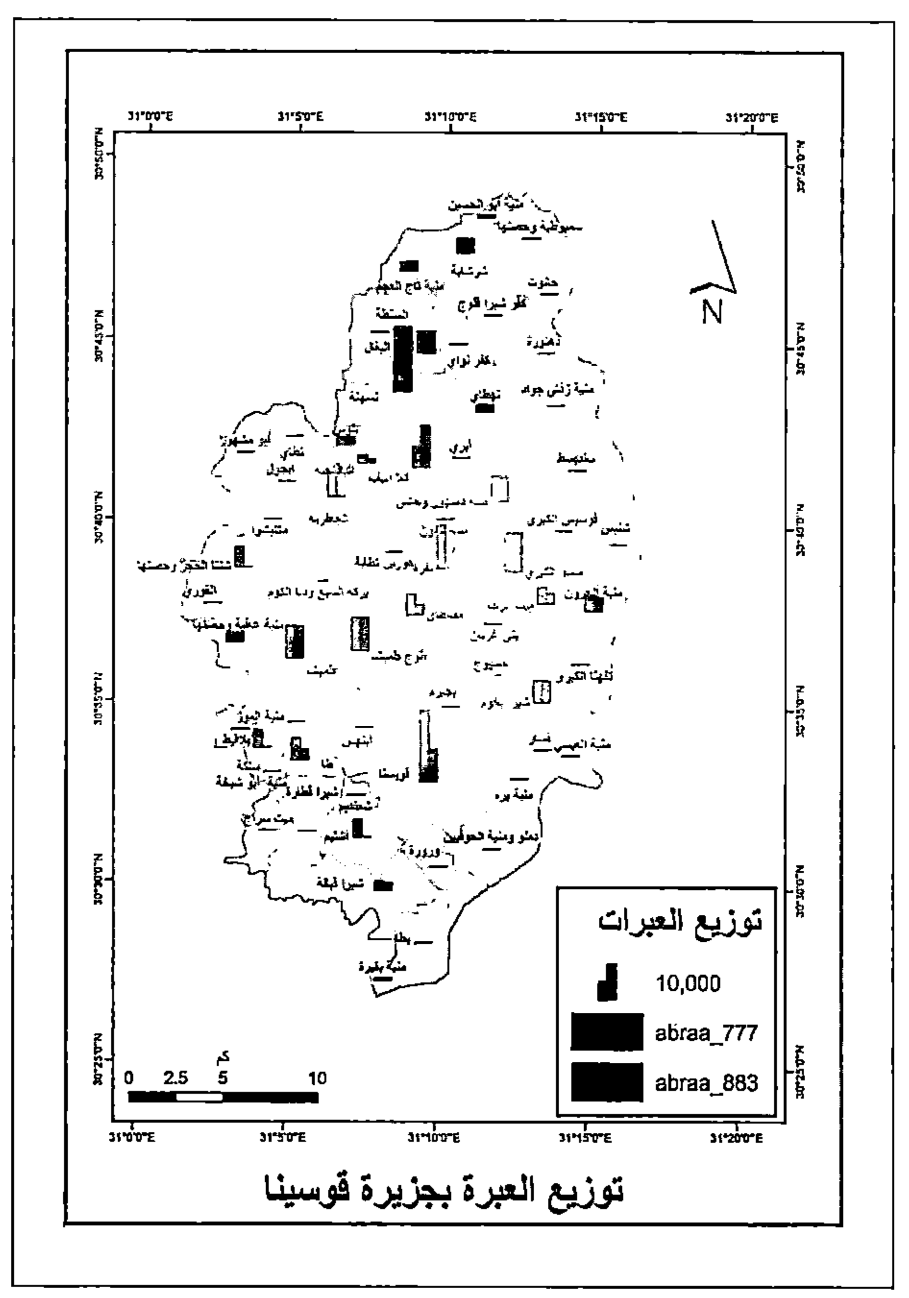
توزيع الحيازة في جزيرة قوسينا بين عامي ٧٧٧هـ، ٨٨٣هـ[٨٢]



توزيع الحيازات بجزيرة قوسينا

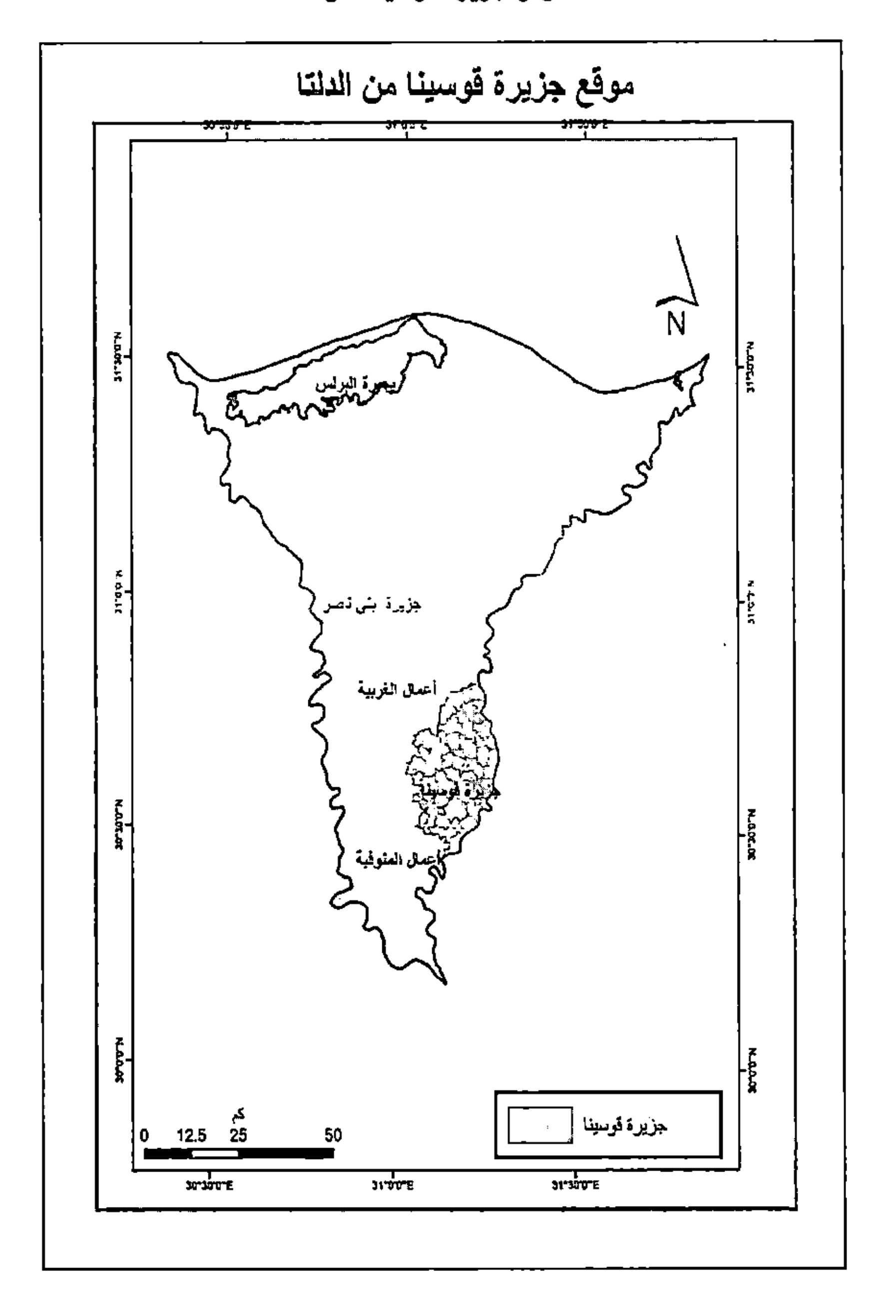
خريطة رقم (٢)

عبرة قرى قوسينا عام ٧٧٧هـ مقارنة بعبرة عام ٨٨٣هـ[٨٣]



خريطة رقم (٣)

موقع جزيرة قوسينا من الدلتا[٨٤]



الهوامش

١- ابن دقماق: كان في بداية حياته جنديًا ثم حُبب إليه العلم فطلبه وتفقه على يد جماعة من فقهاء الحنفية، ثم اتجه إلى الأدب ومال إلى التاريخ. وتأثر ابن دقماق إلى حد كبير بثقافة العصر المملوكي بحيث غلب على كتاباته طابع العامية مثل غيره من المؤرخين. ومن أهم مصنفاته في التاريخ: "الانتصار لواسطة عقد الأمصار"، و"ترجمان الزمان في تراجم الأعيان"، و"الجوهر الثمين في سير الملوك والسلاطين"، و"الدرة المُضية في فضل مصر والإسكندرية"، و"الجواهر في سيرة الملك الظاهر"، و"زهرة الأنام في تاريخ الإسلام"، و"نظم الجمان في طبقات أصحاب إمامنا النعمان"، و"الكنوز المخفية في تراجم الصوفية" وغيرها الكثير. أما عن حياته المهنية فقد تولى إمرة دمياط في أواخر حياته، ولكن لم تطل إقامته بها وعاد إلى القاهرة. انظر: ابن حجر العسقلاني (شهاب الدين أحمد بن على ت:٨٥٢هـ/١٤٤٢م): الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تصحيح: سالم الكرنكري، جـ٣، دار الجبل، بيروت، ١٩٩٣م، ص٣٩٤؛ السخاوي (شمس الدين محمد بن عبد الرحمن ت: ٩٠٢هـ/١٤٩٦م): الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، جـ١، منشورات دار الجيل، بيروت، ١٩٩٢م، ص١٤٥-١٤٦. وأيضًا: خيرالدين الزركلي: الأعلام، جـ١، دار العلم للملايين، لبنان، ٢٠٠٢م، ص٦٤؛ محمود رزق سليم: عصر سلاطين المماليك ونتاجهم العلمي والأدبي، طـ٢، جـ٣، المطبعة النموذجية، القاهرة، ١٩٦٢م، ص١٠٩.

٢- ابن الجيعان: عمل مستوفيًا لديوان الجيش في مصر وكان له اهتمام بعلوم عصره، وهو من أبناء دمياط وتوفي بالقاهرة. ترك ابن الجيعان عددًا من المؤلفات المهمة في تاريخ مصر في العصر المملوكي، وبالرغم من انشغاله بالعمل في ديوان الجيش وتحمله أعبائه فإنه اهتم بمطالعة الكتب وحرص طلب العلم وبخاصة علوم العربية والفرائض والحساب ونحو ذلك. ولابن الجيعان مصنفات كثيرة يتصدرها كتاب "القول المستظرف في سفر مولانا الملك الأشرف" ويُسمى تاريخ قايتباي، وكتاب "التحفة السنية بأسماء البلاد المصرية"، ويقع في مجلد واحد وقد صنفه في فترة حكم السلطان الأشرف قايتباي سنة ٨٨٣هـ/١٤٧٨م، وسجل فيه ما استقرت عليه صورة الحيازة الزراعية في عهد السلطان الأشرف شعبان سنة ٧٧٧هـ/١٣٧٦م، إضافة إلى

توضيح ما استجد على الحيازة في عصره. وقد أحصى ابن الجيعان في كتابه قرى مصر ومدنها وعبرتها ونوع الأرض والحيازة الزراعية التي كانت عليها. ويُعتبر هذا الكتاب المصدر الرئيس لدارسي الحيازة الزراعية في العصر المملوكي. انظر: ابن حجر العسقلاني: الضوء اللامع، جـ١٠، ص٢٢٦؛ البقاعي (إبراهيم بن حسن ت: ٨٨٥هـ/١٤٨٠م): عنوان الزمان بتراجم الشيوخ والأقران، جـ٥، تحقيق: حسن حبشي، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٤م، ص٣١. وأيضًا: الزركلي: الأعلام، مج٩، ص١٨٤؛ عمر رضا كحالة: معجم المؤلفين، جـ٤، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ت، ص٩٧.

٣- العبرة: هي المصطلح الذي استخدمه كل من ابن دقماق وابن الجيعان وغيرهما من مؤرخي العصر المملوكي للإشارة إلى ما يؤديه المستفيد من الأرض الزراعية إلى الدولة مقابل زراعتها، ومن ثم فالعبرة تعني مقدار ما تقدره الدولة على الأراضي الزراعية والاقطاعيات في تلك الفترة، كما تعني العبرة خراج الأرض أو مقدار ما تغله، وتُقدر العبرة أو الخراج بالدينار الجيشي والذي يساوي ثلاثة عشر درهما وثلث درهم. انظر: ابن الجيعان (شرف الدين يحيى ت:٨٨٥هـ/١٤٨٠م): التحفة السنية بأسماء البلاد المصرية، تحقيق: برنهارد مورتيس، المطبعة الأهلية، القاهرة، ١٨٩٨م، ص٣.

٤- انظر: السيد محمد عطا: إقليم الغربية في عصر الأيوبيين والمماليك "دراسة تاريخية وحضارية"، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٢م.

٥- أشار ابن دقماق في بداية تعرضه لجزيرة قَوْسينًا إلى تبعيتها إلى أعمال الغربية. انظر: ابن دقماق (صارم الدين إبراهيم بن محمد الحنفي ت: ٨٠٩هـ/١٤٠٧م): الانتصار لواسطة عقد الأمصار، جـ٤، ق٢، المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت، ص٨٢.

٦- قام ابن الجيعان بنسخ الروك الذي حدث في مصر سنة ٧٧٧هـ بناء على الروك الناصري في كتابه التحفة السنية ثم قام بتحديث تلك البيانات بناء على الرصد الذي حدث في عصره، وبذا أمدنا ابن الجيعان بنسختين كاملتين لهذين المسحين، بينما أمدنا ابن دقماق بالروك الذي تم في عهده والذي يرجح حدوثه في الفترة من ٨٠٠هـ/١٣٩٨م إلى ٨٠٦هـ/١٤٠٤م تقريبًا وأحيانًا كان يمدنا ابن دقماق ببعض

المعلومات التي نسخها عن روك عام ٧٧٧هـ/١٣٧٥م ولكنه لم يمدنا بذلك في جزيرة قَوْسينًا مكتفيًا بنسخ الروك الذي حدث في عصره على يد الناصر فرج ابن برقوق. انظر: ابن دقماق: الانتصار، جـ٤، ق٢، ص٨٢-١١٠؛ ابن الجيعان: التحفة السنية، ص٦٣-١٠٩. ويعني "الروك" مسح أرض الزراعة في بلد ما لتقدير عبرتها أو الخراج المستحق عليها لبيت المال. وقد قام السلطان حسام الدين لاجين (٦٩٦-٦٩٨هـ/١٢٩٦-١٢٩٨م) بعمل الروك الحسامي سنة ٦٩٨هـ/١٢٩٨م بينما قام الناصر محمد بن قلاوون بعمل الروك الناصري سنة ٧١٥هـ/١٣١٥م وقد ظل العمل به إلى سنة ٨٠٦هـ/١٤٠٣م حيث حدثت تغيرات كثيرة هي التي دفعت ابن دقماق إلى إعادة كتابة نسخة الروك الناصري مع ذكر التغيرات التي حدثت في وضعية الأرض في عهده. وقد زادت هذه التغيرات حتى قام ابن الجيعان بإعادة كتابة نسخة الروك الناصري سنة ٨٨٣هـ/١٤٧٨م مُعتمدًا على النسخة التي كتبت في عهد الأشرف شعبان سنة ٧٧٧هـ/١٣٧٥م وسجل ما حدث لوضعية الأرض من تغير حتى عصره. انظر: المقريزي (تقي الدين أحمد بن علي ت: ٨٤٥هـ/١٤٤٢م): المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، جـ١، مكتبة إحياء العلوم، لبنان، ١٩٥٩م، ص٨٧-٨٨. وأيضًا: ابن دقماق: الانتصار، جـ٤، ق٢، ص٨٢-١١٠؛ ابن الجيعان: التحفة السنية، ص٦٣-١٠٩. وأيضًا: محمد جمال الشوربجي: أعمال الجيزية في العصر المملوكي، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنوفية، ٢٠١٥م، ص٧٢-٧٤.

٧- أوردها المقريزي في العصر الفاطمي عام ٥١٦هـ/١١٢٢م باسم قوْيسنا ووافقه في ذلك ابن مماتي خلال العصر الأيوبي. وقد أورد ابن مماتي جزيرة قوْيسنا في عرضه لأسماء البلاد المصرية وأعمالها وعبرتها ومساحتها ولكنه لم يشر إلى أي من أعمال المنوفية أم الغربية تنتمي، ووافقهما السيوطي في الإشارة إليها في ثنايا حديثه عن العصر الأيوبي باسم قوْيسنا. وقد اختلف معهم ياقوت الحموي الذي أشار إليها باسم قَوْسِنْيا وأنها كورة من كور مصر وتقع بين القاهرة والإسكندرية. انظر: ابن مماتي (الأسعد مينا بن زكريا ت: ٦٠٦هـ/١٢١١م): قوانين الدواوين، تحقيق: عزيز سوريال عطية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩١م، ص٨٩-٩٠؛ ياقوت الحموي (ياقوت بن عبد الله الحموي البغدادي ت:٦٢٦هـ): معجم البلدان، مج٥، دار صادر،

بيروت، ١٩٧٧م، ص٤١٣؛ ياقوت الحموي: المشترك وضعًا والمفترق صقعًا، ط٢، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٦م، ص٨٢؛ البغدادي (صفي الدين عبد المؤمن بن عبد الحق ت:٧٣٩هـ): مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع وهو مختصر معجم البلدان، تحقيق: علي محمد البجاوي، جـ٣، دار الجيل، لبنان، ١٩٩٢م، ص١١٣٣؛ المقريزي: اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا، تحقيق: محمد حلمي أحمد، جـ٣، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ١٩٧٣م، ص٨٨؛ السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ت٩١١هـ): حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، جـ١، دار إحياء الكتب العربية، ١٩٦٨م، ص٢٨.

٨- علق الدكتور عزيز سوريال عطية مُحقق كتاب قوانين الدواوين على اسم قَوْسينًا بأنه ورد في الأصل على رسم قوِيسنا ولكنه عدل عنه وأثبته قَوْسينًا. انظر: ابن مماتي: قوانين الدواوين، ص٨٩، حا.٦.

٩- ابن دقماق: الانتصار، جـ٤، ق٢، ص٩٥. يتضح من السياق الذي استخدمه ابن دقماق في الإشارة إلى قوِيسنا بأنه فضل استعمال لفظ قوِيسنا بدون تغيير سواء للدلالة على القرية أم الجزيرة كلها، وبخاصة حينما أشار إلى توابع القرى على غرار تفهنا الكبرى وسلكا ومنيتها مؤكدًا تبعيتها إلى جزيرة قوِيسنا، أما حينما وصل إلى قوِيسنا كقرية تابعة للجزيرة ككل فإنه أشار إليها بلفظ قوِيسنا فقط بدون جزيرة، وذلك مما يدعم ما أشرت إليه من استخدامه للفظ قوِيسنا مرة للإشارة إلى القرية التابعة، ومرة أخرى للإشارة إلى الجزيرة كلها وتوابعها. ولا يوجد تعارض في ذلك مع مَنْ فرّق بين التابع بلفظ قوِيسنا وبين مُجمل الجزيرة بلفظ قَوْسينًا أو قَوْسِنّيا، وبخاصة أن العبرة التي نسبها إلى قَوْسينًا القرية أو "التابع" لم تزد عن ٢٠٠٠ دينار في حين أن هناك قرى أخرى تخطت هذا الرقم بكثير مثل تفهنا وبركة السبع وشرشابة وقرى أخرى كثيرة، كما بلغت عبرة جزيرة قَوْسينًا كاملة ما مقداره ٤١٩٤١٦ دينار جيشي، وهذا مما يُؤيد كون قوِيسنا كانت من توابع التسمية العامة للجزيرة سواء كان مسماها قَوْسينًا أم قَوْسِنّيا. انظر: ابن دقماق: الانتصار، جـ٤، ق٢، ص٩١،٨٧، ٩٥.

١٠- ابن دقماق: الانتصار، جـ٤، ق٢، ص٩٥؛ ابن الجيعان: التحفة السنية، ص٩٦.

١١- ابن دقماق: الانتصار، جـ٤، ق٢، ص٩٧؛ ابن الجيعان: التحفة السنية، ص٩٦.

١٢- للوقوف على ما أورده كل من ابن دقماق وابن الجيعان عن جزيرة قَوْسينَا وعبرتهما وحجم أراضيهما وما تعرضت له من تغير انظر: ابن دقماق: الانتصار، جـ٤، ق٢، ص٨٢-١١٠؛ ابن الجيعان: التحفة السنية، ص٦٣-١٠٩.

١٣- انظر: مجهول: تحفة الإرشاد في أسماء البلاد المصرية، مخطوط بدار الكتب المصرية، رقم١٠٦٩جغرافيا، ميكروفيلم رقم٤٠٦٧٠؛ ٨؛ ابن مماتي: قوانين الدواوين، ص٨٩-٩٠، ١١٢-١٢٨، ١٣٤، ١٤٧، ١٥٤-١٧٢، ١٨١-١٨٢، ١٩٥-١٩٨؛ ابن دقماق: الانتصار، جـ٤، ق٢، ص٨٢-١١٠؛ ابن الجيعان: التحفة السنية، ص٩٣-١١٠.

١٤- ابن الجيعان: التحفة السنية، ص٩٩.

١٥- ابن دقماق: الانتصار، جـ٤، ق٢، ص٩٣، ٩٨-٩٩؛ ابن الجيعان: التحفة السنية، ص٦٤، ٩٤.

١٦- انظر: ابن مماتي: قوانين الدواوين، ص٨٩-٩٠؛ ياقوت الحموي: معجم البلدان، مج٥، ص٤١٣؛ ياقوت الحموي: المشترك وضعًا، ص٨٢؛ البغدادي: مراصد الاطلاع، جـ٣، ص١١٣٣؛ ابن دقماق: الانتصار، جـ٤، ق٢، ص٩١،٨٧، ٩٥؛ المقريزي: اتعاظ الحنفا، ص٨٨؛ ابن الجيعان: التحفة السنية، ص٩٣-١١٠؛ السيوطي: حسن المحاضرة، ص٢٨.

١٧- انظر الخريطة المرفقة بالملاحق.

(١٨) تُعرّف الكورة بأنها كل صقع يشمل عدة قرى، ولابد لتلك القرى من مدينة أو نهر يجمع اسمها، وتُسمى الكور باسم أكبر مدينة أو أقرب نهر بها. انظر: ياقوت الحموي: معجم البلدان، جـ١، ص٣٧.

١٩- المقريزي: اتعاظ الحنفا، جـ٣، ص٨٨.

٢٠- ابن مماتي: قوانين الدواوين، ص٨٩-٩٠، ١١٢، ١٢٢، ١٢٥، ١٢٨، ١٣٤، ١٤٧، ١٥٤، ١٦١، ١٦٦، ١٦٨، ١٧٢، ١٨١-١٨٢، ١٩٥، ١٩٧، ١٩٨.

٢١- ياقوت الحموي: معجم البلدان، مج٥، ص٤١٣؛ ياقوت الحموي: المشترك وضعًا، ص٨٢؛ البغدادي: مراصد الاطلاع، جـ٣، ص١١٣٣.

٢٢- الصفقات: جمع صفقة، وهي من الصفق بمعنى الجانب والناحية، وقد ظهر هذا التقسيم في مصر منذ الفتح الإسلامي، ويُستخدم مصطلح صفقة أحيانًا للدلالة على

الكورة. انظر: ابن منظور: لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير وآخرون، دار المعارف، (د.ت)، ص٢٤٦٤؛ المقريزي: الخطط، جـ١، ص٢٣٩.

٢٣- السيوطي: حسن المحاضرة، جـ١، ص٢٨.

٢٤- المقريزي: الخطط، جـ١، ص٢٣٩-٢٤٠.

٢٥- ابن دقماق: الانتصار، جـ٤، ق٢، ص٨٢؛ ابن الجيعان: التحفة السنية، ص٦٤. وأيضًا: محمد رمزي: القاموس الجغرافي للبلاد المصرية، مج٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٤م، ص١٥.

٢٦- تتمثل تلك الجهات في: إقطاعات عن طريق ديوان الجيوش المنصورة ورزق جيشية ورزق إحباسية ويمثلها في جزيرة قَوْسينّا البادنجانية وتطاية وجمهوج وقوْيسنا القرية وغيرها. انظر: ابن دقماق: الانتصار، جـ٤، ق٢، ص٨٣، ٨٧، ٨٩، ٩٥، ٩٨. وأيضًا: عماد بدر الدين أبو غازي: تطور الحيازة الزراعية زمن المماليك الجراكسة، دار عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص٩.

٢٧- القلقشندى(أبو العباس أحمد بن على ت:٨٢١هـ/١٤١٨م): صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، جـ٣، قدمه للطباعة: فوزي محمد أمين، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٤م، ص٤٥١. وأيضًا: عماد أبو غازي: تطور الحيازة، ص١٠.

٢٨- ابن الجيعان: التحفة السنية، ص٩١.

٢٩- عماد أبو غازي: تطور الحيازة، ص١٩.

٣٠- أوقف قايتباي كثيرًا من الأوقاف على هذا المسجد – الذي يقع بقرافة القاهرة – وملحقاته في أماكن متفرقة من مصر ومنها الوقف الذي وقفه في بعض قرى قَوْسينّا وغيرها. انظر: علي باشا مبارك: الخطط التوفيقية الجديدة لمصر والقاهرة، ط٢، جـ٩، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٤م، ص٦٩-٧٠.

٣١- مكانها الآن قرية مصطاي التابعة لمركز قوْيسنا، وقد وردت هذه القرية لدى ابن مماتي برسم مصطية ثم برسم مسطية لدى تحفة الإرشاد لمجهول، ثم تحرف الاسم إلى مسطاية لدى ابن دقماق ثم مصطاية لدى ابن الجيعان ثم مصطاى منذ أوردها علي مبارك في الخطط وحتى الآن. انظر: ابن مماتي: قوانين الدواوين، ص١٨١-

١٨٢؛ ابن دقماق: الانتصار، جـ٤، ق٢، ص٩١؛ ابن الجيعان: التحفة السنية، ص٩١. وأيضًا: علي باشا مبارك: الخطط التوفيقية الجديدة لمصر والقاهرة، جـ٩، ص٦٩-٧٠.

٣٢- علي مبارك: الخطط التوفيقية، جـ٩، ص٧٠.

٣٣- انظر الملاحق المرفقة بالدراسة وأيضًا: ابن دقماق: الانتصار، جـ٤، ق٢، ص٨٢-١١٠؛ ابن الجيعان: التحفة السنية، ص٦٣-١٠٩.

٣٤- كان لبعض السلاطين باع كبير في ازدياد عمليات البيع بحيث تحولت كثير من حيازات بيت المال إلى أملاك خاصة وغيرها. لمزيد من التفاصيل انظر: عماد أبو غازي: تطور الحيازة، ص٢٧-٢٨

٣٥- حجة وقف الأشرف برسباي، نشرها وقدم لها وعلق عليها: أحمد دراج، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة، ١٩٦٣م، ص٤-٥، ٢٠-٢٢، ٣٢.

٣٦- لم يقف الباحث على تفصيلات أخرى عن الأوقاف الخيرية أو الأهلية مثل الأوقاف المبرورة والأوقاف الحكمية وما إلى ذلك في جزيرة قَوْسينًا. انظر عنها: المقريزي: الخطط، جـ٢، ص٢٩٥؛ القلقشندى: صبح الأعشى، جـ٤، ص٣٨. وأيضًا: محمد محمد أمين: الأوقاف والحياة الاجتماعية (٦٤٨-٩٢٣هـ)، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٠م، ص١١٣.

٣٧- الأوقاف الخيرية أو الأحباس: يُشرف عليها الدوادار وناظر الأحباس وعدد من المباشرين والكتاب، ويتولى صاحب ديوان الأحباس توزيع الصدقات من ريع الأراضي الموقوفة على المؤسسات الدينية. انظر: حياة ناصر الحجي: السلطان الناصر محمد ونظام الوقف في عهده، مكتبة الفلاح، الكويت، ١٩٨٣م، ص٥٧.

٣٨- أمراء العشرة: هم الطبقة الثالثة من طبقات الأمراء، وعدة كل منهم عشرة فوارس، ومن هذه الطبقة يكون صغار الولاة مثل والي الفسطاط وشاه الدواوين ووالي القرافة وما إلى ذلك. انظر: القلقشندي: صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، جـ٤، ص١٥.

٣٩- حجة وقف الأمير سودون من زادة، رقم ٥٨، محفظة رقم١٠، سنة٨٠٤هـ، دار الوثائق بالقاهرة؛ ابن دقماق: الانتصار، جـ٤، ق٢، ص٩٨؛ ابن الجيعان: التحفة السنية، ص٩٣.

٤٠- كان للأوقاف الأهلية ديوانها وناظر خاص بها سواء كان من أولاد الواقف أم من ولاة السلطان أو القاضي، وقد استغل ريعها الزائد عن الحد في بناء المدارس والجوامع والأضرحة والخانقاوات ويخضع جميعها لإشراف ديوان الأوقاف. انظر: حياة ناصر الحجي: السلطان الناصر محمد، ص٥٧-٥٨.

٤١- انظر: حجة وقف رقم ٨٨٠، سنة ٨٢٧هـ، وزارة الأوقاف بالقاهرة؛ حجة وقف رقم ١٧٣، سنة ٨٧٦هـ، دار الوثائق بالقاهرة. وأيضًا: حجة وقف الأشرف برسباي، ص٤-٥، ٢٠-٢٢، ٣٢.

٤٢- حدد الواقف النواحي الداخلة في الوقف بأنها جميع أراضي قرية شرشابة من أعمال الغربية، حده القبلي كفر أبو العيال وغيط ناحية شبرا قلوج، ويفصل بينهما وبين غيط الناحية حجر عظيم، والبحري إلى سنبوطية الفاصل بين غيط الناحية وغيط ناحية منية المخلص. انظر: حجة وقف الأشرف برسباي، ص٢٠-٢١.

٤٣- حجة وقف الأشرف برسباي، ص٤-٥، ٢٠-٢٢، ٣٢.

٤٤- أشار إليها ابن دقماق بمنية أبو الحسن مثله مثل ابن مماتي بخلاف ما ورد لدى ابن الجيعان الذي أشار إليها بمنية أبو الحسين. انظر: ابن مماتي: قوانين الدواوين، ص١٨١-١٨٢؛ ابن دقماق: الانتصار، جـ٤، ق٢، ص٩٨؛ ابن الجيعان: التحفة السنية، ص١٠٩.

٤٥- ابن تغري بردي (جمال الدين أبو المحاسن يوسف ت:٨٧٤هـ/ ١٤٦٩م): النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، جـ١٤، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ص٢٠٤، ص٢٣٦. وابن تغري البكلمشي هو أحد مماليك الأشرف برسباي وأحد رؤوس النُوب ويُعرف بالمُؤذي وكان له وقف بقرية منية الحسين في الجزيرة. انظر: ابن الجيعان: التحفة السنية، ص١٠٩.

٤٦- ابن دقماق: الانتصار، جـ٤، ق٢، ص٩٨؛ ابن الجيعان: التحفة السنية، ص١٠٩.

٤٧- اشترطت حجة الوقف "...بأن لا يُؤخذ من فلاحي أوقاف الواقف المُشار إليه ولا مُستأجريها رسوم ولا ضيافة، ولا يحدث عليهم حادث ولا مظلمة". انظر: حجة وقف رقم ٨٨٠، سنة٨٢٧هـ، وزارة الأوقاف بالقاهرة.

٤٨- القلقشندي: صبح الأعشى، جـ٣، ص٤٥١.

٤٩- ابن دقماق: الانتصار، جـ٤، ق٢، ص٨٢-١١٠؛ ابن الجيعان: التحفة السنية، ص٦٣-١٠٩.

٥٠- ابن دقماق: الانتصار، جـ٤، ق٢، ص٨٢-١١٠؛ ابن الجيعان: التحفة السنية، ص٦٣-١٠٩.

٥١- ابن الجيعان: التحفة السنية، ص١٤٠، ١٣٨-١٤٧.

٥٢- ابن دقماق: الانتصار، جـ٤، ق٢، ص٨٢-١١٠؛ ابن الجيعان: التحفة السنية، ص٦٣-١٠٩.

٥٣- ابن دقماق: الانتصار، جـ٤، ق٢، ص٨٢-١١٠؛ ابن الجيعان: التحفة السنية، ص٦٣-١٠٩.

٥٤- ابن دقماق: الانتصار، جـ٤، ق٢، ص٨٢-١١٠؛ ابن الجيعان: التحفة السنية، ص٦٣-١٠٩.

٥٥- ينبغي أن يوضع في الاعتبار أن الباحث لم يقف على عبرة قريتي أشليم والجعفرية عام ٨٨٣هـ.

٥٦- ابن دقماق: الانتصار، جـ٤، ق٢، ص٩١، ٩٣، ٩٨. ويجب أن يوضع في الاعتبار أن قيمة عبرة سلكا غير محسوبة لأنها سقطت من المصادر ولو أنها بلغت مقدار العبرة نفسها عام ٧٧٧هـ فسوف ترتفع النسبة عام ٨٨٣هـ.

٥٧- ابن دقماق: الانتصار، جـ٤، ق٢، ص٨٢-١١٠؛ ابن الجيعان: التحفة السنية، ص٦٣-١٠٩.

٥٨- الجدول من إعداد الباحث وفقًا للبيانات التي حصلت عليها من كل من: ابن دقماق: الانتصار، جـ٤، ق٢، ص٨٢-١١٠؛ ابن الجيعان: التحفة السنية، ص٦٣-١٠٩.

٥٩- لمزيد من التفاصيل انظر: عماد أبو غازي: تطور الحيازة، ص١٢-١٦.

٦٠- عماد أبو غازي: تطور الحيازة، ص٦٤.

٦١- عن الأزمات التي واجهتها مصر وآثارها الداخلية انظر: عماد أبو غازي: تطور الحيازة، ص٦٤-٦٧. وأيضًا:

Muir, (M.), *Mameluk or slave Dynasty of Egypt*, Amsterdam, (Oriental press, 1968), p. 49; Borer, (M. C.), *What become of The mameluks? designed and illustrated by deniswrigley*, Wheaton a member of the pergamon Group, (1969), p.24; Winter, (M.),& Levanoni, (A.), *The mamluks in Egyptian and Syrian politics and society*, (Boston, 2004), p.266.

وعن الغلاء وانخفاض القيمة الشرائية للعملة في مصر في العصر المملوكي انظر: مصطفى وجيه مصطفى: "الرؤية المفاهيمية للغلاء والأزمة الغذائية في مصر عصر سلاطين المماليك"، حولية سمنار التاريخ الإسلامي والوسيط، الصادرة عن الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، العدد الخماس، القاهرة، ٢٠١٧م، ص٢٥٥-٢٩٦.

٦٢- لحظ ابن تغري بردي تلك الظاهرة وانتقدها بشدة وأكدت الوثائق ما ذهب إليه ابن تغري بردي. انظر: ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، جـ٩، ص٥٠؛ دفتر ثاني البحيرة جيشي ٢٤٠/٤٦٣٨/٥٠٥٠ دار الوثائق القومية، ورقة ١١٦وجه. وأيضًا: عماد أبو غازي: حيازة الأرض، ص٧٦-٨٣.

٦٣- عماد أبو غازي: حيازة الأرض، ص٧٦-٨٣.

٦٤- انظر: دفتر الفيوم جيشي ٣١/٤٦٤٥/٤٩٩٧ ورقة ٢٨ وجه؛ دفتر ثاني البحيرة جيشي ٢٤/ ٤٦٣٨/٥٠٥٠ ورقة ٧٩ وجه؛ دفتر خامس الغربية جيشي ٨/٤٦٢٢/٥٠٩٠ ورقة ١٤ وجه. وأيضًا: عماد أبو غازي: تطور الحيازة، ص١٠٥-١٠٦.

٦٥- عماد أبو غازي: تطور الحيازة، ١٠٥-١٠٦.

٦٦- سعيد عاشور: المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٢م، ص١٠. وعن تحايل بعض السلاطين للاستيلاء على الأوقاف من خلال استبدال الوقف بوقف آخر لتحقيق أغراضهم الشخصية انظر: حجة وقف شاهين بن عبد الله المحسني، رقم٦٣، سنة ٨٠٨هـ، دار الوثائق بالقاهرة؛ حجة وقف الظاهر برقوق، رقم ٦٦، سنة ٨١٢هـ، دار الوثائق بالقاهرة؛ حجة وقف رقم ٨٨٠، سنة ٨٢٧هـ وزارة الأوقاف بالقاهرة؛ حجة وقف رقم ٨٨٦، سنة ٨٧٩هـ، وزارة الأوقاف بالقاهرة؛ المقريزي: السلوك، جـ٤، ق١، ص٢٨٢؛ ابن حجر (شهاب الدين أحمد بن على العسقلاني ت:٨٥٢/١٤٤٢م): إنباء الغمر بأبناء العمر في التاريخ، ط٢، جـ٧، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٦م، ص٣٤٧. وأيضًا: محمد أمين: الأوقاف، ص٣٤١، ٣٥٩

٦٧- ابن الجيعان: التحفة السنية، ص٣.

٦٨- ابن دقماق: الانتصار، جـ٤، ق٢، ص٨٢-١١٠؛ ابن الجيعان: التحفة السنية، ص٦٣-١٠٩.

٦٩- ابن الجيعان: التحفة السنية، ص٣.

٧٠- انظر: ابن دقماق: الانتصار، جـ٤، ق٢، ص١٢٨-١٣٣؛ المقريزي: الخطط، ج١، ص٢٦٢؛ ابن الجيعان: التحفة السنية، ص١٣٨-١٤٧. وأيضًا: محمد الشوربجي: أعمال الجيزية، ٢٠١٥م، ٧٢-٧٤.

٧١- ابن الجيعان: التحفة السنية، ص١٣٨-١٤٧. وأيضًا: محمد الشوربجي: أعمال الجيزية، ٢٠١٥م، ٧٢-٧٤.

٧٢- محمد أمين: الأوقاف، ص٣٠٢.

٧٣- حجة وقف الأمير سودون من زادة، رقم ٥٨، محفظة رقم١٠، سنة ٨٠٤هـ دار الوثائق بالقاهرة؛ ابن دقماق: الانتصار، جـ٤، ق٢، ص٩٨؛ ابن الجيعان: التحفة السنية، ص٩٣.

٧٤- حجة وقف رقم٨٨٠، سنة٨٢٧هـ، وزارة الأوقاف بالقاهرة. أوقف الأشرف برسباي بعض قرى قَوْسِينَا على الجامع الأشرفي على ما ورد في حجة وقفه ثم أجرى تعديلًا على الوقف وغيّرَ مصارف ريعه تغييرًا شرعيًا رجوعًا على ما سبق وأقره، بحيث أدخل فيه نفسه وأولاده وجميع نسله، وضم إليه الأماكن الأخرى بما فيها الجامع الأشرفي وما يضمن استمرار إقامة الشعائر فيه والملحقات المرتبطة به، وذلك على أن يكون للمسجد النصف وللواقف وذريته النصف على حسب التعديل الذي أجراه السلطان برسباي على ريع الوقف. لمزيد من التفاصيل انظر: حجة وقف الأشرف برسباي، ص٤-٥، ٢٠-٢٢، ٣٢.

٧٥- ابن دقماق: الانتصار، جـ٤، ق٢، ص٩٠؛ ابن الجيعان: التحفة السنية، ص٨٠. وقد قدر ابن دقماق مساحتها بحوالي ١٢٠٨ فدان وبعبرة بلغت ٤٨٠٠ دينار جيشي وذلك في عامي ٧٧٧ و ٨٠٦هـ، واختلف معه ابن الجيعان في تقدير مساحتها بأنها ١١٨٨ فدان فقط ولم يذكر ابن الجيعان عبرتها عام ٨٨٣هـ.

٧٦- انظر: حياة ناصر الحجي: السلطان الناصر محمد بن قلاوون ونظام الوقف في عهده، ص٥٧-٥٨.

٧٧- محمد أمين: الأوقاف، ص٣٠٢.

٧٨- الجدول من إعداد الباحث وفقًا للبيانات التي حصلت عليها من كل من ابن دقماق وابن الجيعان.

٧٩- الجدول من إعداد الباحث وفقًا للبيانات التي حصلت عليها من كل من ابن دقماق وابن الجيعان.

٨٠- الجدول من إعداد الباحث وفقًا للبيانات التي حصلت عليها من كل من ابن دقماق وابن الجيعان.

٨١- الجدول من إعداد الباحث وفقًا للبيانات التي حصلت عليها من كل من ابن دقماق وابن الجيعان.

٨٢- الخريطة من إعداد الباحث بمساعدة من المختصين في شعبة المساحة والخرائط بكلية الآداب – جامعة المنوفية.

٨٣- الخريطة من إعداد الباحث بمساعدة من المختصين في شعبة المساحة والخرائط بكلية الآداب – جامعة المنوفية.

٨٤- الخريطة من إعداد الباحث بمساعدة من المختصين في شعبة المساحة والخرائط بكلية الآداب – جامعة المنوفية.